رئاسة مجلس الوزراء

وثيقة
سياسة ملكية الدولة
"٨٠ سؤالاً وجوابًا"

يناير
٢٠٢٣

رئاسة مجلس الوزراء

وثيقة سياسة ملكية الدولة ٨٠ سؤالًا وجوابًا

١ – هل يعد تواجد الدولة المصرية في النشاط الاقتصادي هدفًا في حد ذاته؟

إن الحكومة المصرية تعي جيدًا أن التواجد في النشاط الاقتصادي ليس هدفًا في حد ذاته، وإنما لتحقيق أهداف وغايات اجتماعية، واستراتيجية، واقتصادية إذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك، وأن هذا التدخل ينتهي بتحقيق تلك الأهداف وزوال الدوافع من ورائها، فالأزمات المتكررة التي مرت على الدولة المصرية وما صاحبها من تداعيات على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، اقتضت في بعض الفترات ألا تقف الدولة مكتوفة الأيدي دون تدخل منها لحماية المواطن المصري من تداعيات تلك الأزمات.

٢ – ما الاتجاهات الثلاثة الرئيسة التي عملت الدولة المصرية على تبنِّيها لتصحيح المسار الاقتصادي في أعقاب عام ٢٠١٣، وما أثر هذه الاتجاهات؟

كان هناك تزايد مبرَّر لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي في أعقاب عام ٢٠١٣؛ لمواجهة عدد من التحديات، بما يشمل انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقَّقة خلال تلك الفترة، الأمر الذي نتج عنه تراجع مستويات الناتج، إضافة إلى ارتفاع عجز ميزان المدفوعات بمعدلات غير مسبوقة منذ (٣٠) عامًا، وزيادة معدلات البطالة، وتدهور المستوى المعيشي. نتج عن تلك العوامل كافة تراجع تصنيف مصر في المؤشرات الدولية، وتراجع أداء مصر مقارنة بالاقتصادات المثيلة. بناءً عليه، عملت الدولة المصرية على تبنِّي ثلاثة اتجاهات رئيسة لتصحيح المسار الاقتصادي، وهي:

١ – **ضخ استثمارات حكومية داعمة للنشاط الاقتصادي**، توجه نصفها إلى قطاعات البنية التحتية والنقل والتعليم والصحة خلال الفترة (٢٠١٤/٢٠١٥ – ٢٠٢٠/٢٠٢١)؛ لتنفيذ مشروعات في قطاعات رئيسة تُعد عملًا أصيلًا للدولة، ويعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها، كقطاعات البنية التحتية من المياه، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق، والنقل بما انعكس إيجابًا على مستوى النشاط الاقتصادي، وتحسين معيشة المواطنين، وتطوير بيئة ممارسة الأعمال.

٢ – **تنفيذ المشروعات القومية**، حيث توجه نحو (٣٣٪) من الاستثمارات الحكومية المنفذة في المتوسط خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٨ – ٢٠١٩/٢٠٢٠)؛ لتنفيذ مشروعات قومية في قطاعات رئيسة داعمة للنمو والتشغيل، ومحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

٣ - **إطلاق إصلاحات اقتصادية لدفع النمو الاقتصادي**، واحتواء الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، لا سيما عبر المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٦-٢٠١٩)، فيما تستهدف المرحلة الثانية من البرنامج، والتي تم إطلاقها في شهر أبريل من عام ٢٠٢١، البناء على المكتسبات الاقتصادية القومية التي تحققت بفعل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي بدأته مصر نهاية عام ٢٠١٦؛ وتسعى، ولأول مرة، إلى التركيز على تحفيز جانبي العرض والطلب، وتعزيز الاقتصاد الأخضر؛ بهدف زيادة مستويات الإنتاجية التي تُعد بدورها أهم وسيلة ينتقل بموجبها تأثير هذه الإصلاحات إلى القطاع الحقيقي.

لقد كان لهذه الاتجاهات الرئيسة، والتي عملت عليها الحكومة المصرية، **انعكاسًا إيجابيًا**، ترجمته العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي، وكذلك تحسُّن تصنيف مصر في عدد من المؤشرات الدولية، والتي تُعد عنصرًا رئيسًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستطاعت مصر تحقيق قفزات في عدد من تلك المؤشرات إثر التدخلات التي قامت بها الدولة المصرية في قطاعات بعينها، وكذلك برامج الإصلاح الاقتصادي المتبعة.

٣ - ما مبرر التحول نحو دور جديد للدولة؟

في ظل التطورات المتعاقبة التي شهدها العالم والاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة، برزت الحاجة إلى وجود حكومات تتمتع بأعلى مستوى من الكفاءة والديناميكية والاستجابة لاحتياجات مواطنيها، بل والمرونة كذلك في مواجهة الأزمات والصدمات الاقتصادية، وهو ما يبرر التحول نحو دور جديد للدولة تقاس فيه كفاءة الحكومات بمدى قدرتها على تقديم خدمات عامة عالية الجودة لمواطنيها، وسعيها نحو تعزيز مستويات البنية الأساسية الداعمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتبنِّيها لأطر تشريعية وتنظيمية تكفل جاذبية بيئات الأعمال، وقدرتها على تأسيس شبكات أمان اجتماعي قادرة على تقديم الحماية للفئات الهشة، ونجاحها في مساعدة الأفراد والشركات على الاستفادة من الفرص التي يتيحها التحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

٤ – ما الخطوات التي بدأت الحكومة المصرية بالفعل في اتخاذها لتتواكب مع التغييرات العالمية والالتزامات الدستورية؟

بدأت الحكومة المصرية بالفعل في اتخاذ عدد من الخطوات؛ لتتواكب مع التغييرات العالمية والالتزامات الدستورية بشأن تبنِّي معايير الحوكمة الاقتصادية، وذلك بدءًا من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦، وصولًا إلى تبنِّي العديد من الإصلاحات والإجراءات مؤخرًا؛ لتحسين أداء الشركات المملوكة للدولة، والتي حازت ثناء العديد من المؤسسات الدولية، بما يشمل الالتزام بمبادئ الحوكمة ومعايير الشفافية والإفصاح بصدور تعديلات على القانون (٢٠٣) لسنة ١٩٩١، وصدور القانون (١٨٥) لعام ٢٠٢٠، والبدء في تنفيذ خطة إعادة هيكلة بعض الشركات المملوكة للدولة كالصناعات النسيجية، وتبنِّي برنامج الطروحات الحكومية.

٥ – ماذا فعلت الدولة للتأكيد على دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي؟

إدراكًا من الدولة بأن القطاع الخاص شريك رئيس في دعم النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتعزيز مستويات المرونة الاقتصادية، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في النصف الأول من عام ٢٠٢١، وهو البرنامج الذي يعتمد نجاحه في الأساس على الدور المسؤول للقطاع الخاص في توليد النمو، والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الصمود الاقتصادي، ويستلزم تنفيذه إفساح مجال أكبر للقطاع الخاص للمساهمة في الناتج والتشغيل.

٦ – ما أهداف سياسة ملكية الدولة؟

استنادًا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات تعزيز دور القطاع الخاص على مستوى القطاعات المختلفة؛ حتى يكون هناك منطق وراء تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثَّرت على الدولة خلال السنوات السابقة.

هذا وتستهدف سياسة ملكية الدولة للأصول، وعلى وجه الخصوص، ما يلي:

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محقِّقة لطموحات المصريين**، وذلك عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪، بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين ٧٪ و٩٪ لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة.

- **تمكين القطاع الخاص المصري**، وتوفير فرص متنوعة لتواجده في الأنشطة الاقتصادية كافة، بما يساعد على رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات المنفذة، والتشغيل، والصادرات، والإيرادات الحكومية.

- **تركيز تدخُّل الدولة لضخّ الاستثمارات** وملكية الأصول في قطاعات رئيسة يُعد عملًا أصيلًا للدولة، بما يشمل القطاعات التي يعزِف القطاع الخاص عن الدخول فيها، في حين ينعكس تطوير تلك القطاعات بشكل مباشر في تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص.

- **حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية**، حيث تستهدف الحكومة التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقًا لمعايير محددة، وأن يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها سواء من الإدارة أو الملكية.

- **تحقيق وفورات مالية** تُمكِّن من دعم أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الهشَّة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

٧ – ما الموجِّهات الأساسية التي ستتم مراعاتها لضمان التنفيذ الناجح لسياسة ملكية الدولة؟

هناك عدد من الموجِّهات الأساسية التي ستتم مراعاتها؛ لضمان التنفيذ الناجح لسياسة الملكية بما يشمل:

١ – التنفيذ على مراحل وبشكل تدريجي، حتى ولو كانت المراحل قصيرة الأمد، على أن يكون التخارج بحسب طبيعة الأنشطة الاقتصادية، وما تفرضه طبيعة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية.

٢ – مراعاة الأبعاد الاستراتيجية والأمنية للأنشطة الاقتصادية عند اتخاذ قرارات ملكية الدولة للأصول؛ فالدولة ستحافظ على التواجد في عدد من الأنشطة ذات الأولوية وذات البُعد الاستراتيجي.

٣ – استهداف سياسة الملكية؛ لتحسين طريقة تخصيص الموارد الاقتصادية.

٤ – تنفيذ تخارج الدولة من الأنشطة والقطاعات المستهدفة يتحدد وفقًا لرغبة واستجابة القطاع الخاص الفعلية بالتواجد في تلك الأنشطة، مع التزام الدولة بمواصلة كافة الإصلاحات التي من شأنها تعزيز وزيادة مستويات جاذبية مناخ الأعمال.

٥ – القيام بحصر جميع الشركات المملوكة للدولة أو المساهمة فيها؛ لإعداد قاعدة بيانات تفصيلية لها، حتى يتسنى تحديد جدوى الاستمرار بتلك الشركات وآلية مشاركة القطاع الخاص بها.

٦ – تقييم الأصول المملوكة للدولة استنادًا إلى أسس عادلة ومحايدة، وبما يتوافق مع المعايير الدولية لتقييم الأصول.

٧ – تحديد منهجية التعامل بعد التخارج لتجنُّب التداعيات غير المواتية، من حيث: (العمالة، والإيرادات،...).

٨ – ما السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة لنشاط القطاع الخاص التي ستتكامل مع تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول؟

سيتكامل مع تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول قيام الحكومة المصرية **بتبنِّي منظومة كاملة من السياسات الاقتصادية الكلية المحفزة لنشاط القطاع الخاص** على عدد من الأصعدة. حيث تحرص الدولة المصرية على تبنِّي **سياسة نقدية داعمة للاستقرار السعري**، ومعزِّزة لأسس استقرار الاقتصاد الكلي تسعى إلى خفض معدلات التضخم، وتحفيز مستويات الائتمان الممنوح، وسياسة مرنة لسعر الصرف تساعد على زيادة مستويات تنافسية الصادرات المصرية، بما يدعم في مجمله بيئة الأعمال، ويحقق المستهدفات الاقتصادية الكلية.

كما تلتزم الدولة المصرية بتبنِّي **سياسة مالية تستهدف تحقيق الانضباط المالي**، والتحرك نحو مسارات أكثر استدامة للدين العام، بما يساعد على توسيع الحيز المالي الداعم للنشاط الاقتصادي. إضافة إلى منظومة من السياسات التي تستهدف تحسين بيئة ممارسة الأعمال للمستثمر المحلي والأجنبي وخفض كلفتها، وتسريع وتيرة التحول الرقمي في تقديم الخدمات الحكومية، والتحسين المستمر لمستويات جودتها. كما ستسعى الدولة، كلما كان ذلك ممكنًا، إلى معالجة إخفاقات السوق من خلال أدوات المالية العامة لها.

وستستمر الدولة في **تبنِّي الإصلاحات المكملة والمعزِّزة لمناخ الأعمال في مصر**، بما يوفر بيئة مواتية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصةً في القطاعات ذات الأولوية للدولة المصرية، بما يتضمن الإصلاحات التنظيمية، والمؤسسية، والقانونية، وبما يحقق دعم وتمكين القطاع الخاص. كما تحرص الدولة على توفير الحوافز اللازمة لتشجيع وجذب الاستثمارات، خاصةً المرتبطة بتعزيز الإنتاجية والتنافسية.

٩ – هل تمت صياغة وثيقة سياسة ملكية الدولة بالتشاور مع كافة الأطراف ذات العلاقة؟

بالفعل تم طرح المسودة الأولية لوثيقة سياسة الملكية للحوار المجتمعي على مدار ثلاثة أشهر، حيث تم في هذا الإطار عقد ٤٠ ورشة عمل بحضور ١٠٠٠ من الخبراء والأكاديميين وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ وممثلي القطاع الخاص، كما تمت مشاركتها مع كافة الجهات المعنية وعدد من المؤسسات الدولية لإبداء المرئيات بشأنها.

وقد استجابت الحكومة لعدد كبير من الملاحظات الواردة بشأن وثيقة سياسة الملكية، حيث تمت الاستجابة لنحو ٨٥٪ من المرئيات التي تمت الإشارة إليها خلال جلسات الحوار المجتمعي بشأنها، كما تم الأخذ في الاعتبار ملاحظات عدد من المؤسسات الدولية، بما يشمل في مجمله تعديلات على مستوى الصياغات لبعض المصطلحات، والمفاهيم المطلوب تحديدها بصورة تفصيلية داخل الوثيقة ومن أهمها تضمين تعريف مفصل لشركات الدولة، واستخدام مصطلح "المصلحة العامة" عوضًا عن "الأمن القومي"، وحذف نسب التواجد في الأنشطة المتضمنة في الوثيقة، والاكتفاء بتحديد الأنشطة التي سيتم التخارج منها أو الإبقاء عليها، واستبدال مصطلح "التخارج" في العديد من المواقع في الوثيقة بمصطلح "تمكين القطاع الخاص"، علاوة على الإشارة إلى أن التخارج سيتم خلال فترة تتراوح بين ٣ إلى ٥ سنوات بحسب مستويات استجابة القطاع الخاص، وإضافة ملحق يوضح مبررات تواجد الدولة وزيادة استثماراتها في بعض القطاعات الاقتصادية.

١٠ – ما موقف نسبة الـ ١٥٪ التي لم يتم التوافق بشأنها في وثيقة سياسة الملكية؟

فيما يتعلق بنسبة الـ ١٥٪ التي لم يتم التوافق بشأنها في وثيقة سياسة الملكية، فهي تعد أنشطة في عدد محدود من القطاعات، وقد ارتأت الجهات المعنية أنه لا يتناسب الطرح الخاص بها خلال جلسات الحوار المجتمعي مع توجهاتها فيما يتعلق بسياسة ملكية الدولة في هذه الأنشطة، وهناك عدد من النقاط التي من الأهمية بمكان الإشارة إليها في هذا الصدد:

- إن **الاختلاف لم يأتِ بشأن قطاع متكامل**، ولكنه كان في أنشطة محدودة داخل بعض القطاعات، وبالتالي فقد كان هناك توافق حول الإطار العام لشكل تواجد الدولة في القطاعات الاقتصادية.

- **بعض الأنشطة على سبيل المثال كان الطرح خلال الحوار المجتمعي أن يتم التخارج، ولكن ارتأت الجهة المعنية أنه قد لا يتناسب في الوقت الحالي** التخارج منها خلال السنوات القليلة القادمة، وعلى العكس **كانت هناك أنشطة أخرى كان الطرح خلال جلسات الحوار المجتمعي أن يتم الإبقاء فيها، ولكن ارتأت الجهة المعنية أنه يمكن التخارج منها أو الإبقاء ولكن بصورة مختلفة عما تم طرحه** خلال جلسات الحوار المجتمعي، وهو ما يعكس رغبة الحكومة الفعلية في تمكين القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية.

- بصفة عامة **ستقوم اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة بمراجعة دورية لتوجه الدولة فيما يتعلق بسياسة الملكية** في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة بما يعكس المستجدات والضرورات الاقتصادية، فالأنشطة التي قد ترى الدولة أنه من الضروري التواجد بها حاليًا، قد ترى مستقبلًا التخارج منها كليًا أو جزئيًا.

١١ – ما المعايير الرئيسة التي تم الاستناد إليها عند تبنِّي منهجية لتحديد سياسة الملكية على مستوى القطاعات/الأنشطة؟

تم تبنِّي منهجية لتحديد سياسة الملكية على مستوى القطاعات/الأنشطة تستند إلى عدد من المعايير، وتأتي على مستويات متدرجة. وقد تم الاستناد إلى ٦ معايير رئيسة؛ استنادًا إلى التجارب الدولية والخبراء المتخصصين على النحو التالي:

١ – تصنيف السلعة أو الخدمة، وما إذا كانت ذات علاقة بالأمن القومي (بما في ذلك السلع المرتبطة بالاحتياجات اليومية للمواطن).

٢ – أهمية دخول الدولة كمنظم وممول وداعم للصناعات المستقبلية التكنولوجية ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة؛ لتوطينها في مصر.

٣ – مدى جاذبية القطاع/النشاط للاستثمارات الخاصة.

٤ – عدم مزاحمة الاستثمارات العامة للاستثمارات الخاصة.

٥ – تخارج الدولة من الصناعات/القطاعات المُشبعة سوقها، والتي لا تحتاج إلى دعم الدولة.

٦ – مستوى ربحية الأصول المملوكة للدولة.

١٢ – ما توجهات ملكية الدولة وتواجدها في النشاط الاقتصادي، وما عدد الأنشطة لكل توجه؟

تم **تحديد ثلاثة توجهات لملكية الدولة وتواجدها في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:**

١ – **التخارج:** من خلال تحديد قطاعات/أنشطة سيتم تخارج الدولة منها خلال فترة (٣–٥ سنوات)، **بعدد ٦٢ نشاطًا سيتم تخارج الدولة منها.**

٢ – **استمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو التخفيض:** من خلال تحديد قطاعات/أنشطة سيتم تثبيت أو تخفيض الاستثمارات الحكومية الموجّهة إليها، مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في بعض منها، **بعدد ٥٦ نشاطًا سيتم تثبيت/تخفيض الاستثمارات الموجّهة إليها.**

٣ – **استمرار تواجد الدولة مع التثبيت أو الزيادة:** من خلال تحديد قطاعات/أنشطة ستتواجد بها الدولة بشكل مستمر، وفقًا لما تتسم به من أبعاد استراتيجية أو اجتماعية، مع السماح بمشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة بها، بعدد **٧٦ نشاطًا سيتم تثبيت/زيادة الاستثمارات الموجَّهة إليها.**

١٣ – ما القطاعات/الأنشطة التي سيتم تخارج الدولة منها خلال فترة (٣–٥ سنوات)؟

تتمثل القطاعات/الأنشطة التي سيتم تخارج الدولة منها خلال فترة (٣–٥ سنوات) في تصور أوَّلي تمَّ التوافق عليه مع الجهات المعنية، وبحيث يتم إعداد التصور النهائي وتنقيحه سنويًّا من قِبل الجهات المعنية بتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، وذلك وفقًا لنتائج تقييم الأصول، والدراسات القطاعية المتعمقة، وبما يراعي المتغيرات المحلية والدولية ذات الصلة، فيما يلي:

- عدد من الأنشطة في قطاع الزراعة، مثل: (المحاصيل البستانية، والمحاصيل الحقلية، والاستزراع السمكي والأحياء المائية، وزراعة الغابات الخشبية).
- أنشطة في قطاع المياه والصرف الصحي (محطات إنتاج مياه الشرب من محطات تحلية مياه البحر– مشروعات تحويل الحمأة إلى طاقة مرتبطة بمشروعات الصرف الصحي).

- أنشطة في المعلومات والاتصالات، مثل: (أنشطة البرمجيات، واستشارات الحاسب، وأنشطة خدمات المعلومات).
- أنشطة خدمات الإقامة، وخدمات الغذاء والمشروبات.
- تجارة التجزئة.
- أنشطة التشييد والبناء، مثل: (تشييد البنايات مع استمرار الدولة في الإسكان الاجتماعي تحت المتوسط، والهندسة المدنية، وأنشطة التشييد المتخصصة، وأنشطة تقديم الخدمات الاستشارية، وإدارة وتشغيل المشروعات).
- أنشطة في قطاع النقل النهري مثل: (خدمات نقل الركاب والبضائع).
- أنشطة في قطاع الوساطة المالية، مثل: (التأمين التجاري، والأنشطة المساعدة للخدمات المالية).

١٤ – ما القطاعات/الأنشطة التي ستتواجد بها الدولة مع تثبيت/تخفيض الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص)؟

- عدد من الأنشطة في قطاع النقل، مثل: (إنشاء وتشغيل وإدارة وصيانة البنية الفوقية لمحطات الحاويات والمحطات المتخصصة بأنواعها بالموانئ البحرية، وبناء وتشغيل وإدارة وصيانة الأنشطة المرتبطة بصناعة النقل البحري، وإدارة وتشغيل ورش الصيانات المختلفة (جرارات – عربات) بهيئة السكك الحديدية، وإدارة وتشغيل وصيانة قطارات البضائع والقطارات المتميزة الجديدة بهيئة السكك الحديدية، وإدارة وتشغيل وصيانة خطوط المترو ومشروعات الجر الكهربائية الحالية).
- عدد من الأنشطة في قطاع الزراعة، مثل: (المصايد، والثروة الحيوانية، والألبان).
- عدد من الأنشطة في قطاع المياه والصرف الصحي، مثل: (محطات رفع مياه الشرب وشبكات توزيع المياه، وشبكات تجميع مياه الصرف الصحي ومحطات الرفع، ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، وجمع ومعالجة وتدوير الروبة والحمأة والمخلفات والنفايات، وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي مثل تحصيل الفواتير وتركيب العدادات، وإدارة وتشغيل وصيانة الشبكات).
- التعدين واستغلال المحاجر، مثل: (تعدين الفحم، وتعدين خامات ركازات الفلزات والمعادن، وأنشطة الخدمات المتصلة بالتعدين، مثل: تنقية الذهب والمعادن، وتحليل العينات، والحفر والدراسات، وغيرها).
- تجارة الجملة.

- عدد من الأنشطة التابعة للرياضة، مثل: (الأندية، والمدن الرياضية، والصالات المغطاة، ومراكز التنمية الشبابية والرياضية).
- قطاع الكهرباء، مثل: (محطات توليد الكهرباء، وشبكات التوزيع، وإمدادات تكييف الهواء، وتوليد الكهرباء من الطاقة الجديدة والمتجددة).
- أنشطة في قطاع الوساطة المالية، مثل: (الأنشطة والخدمات المالية، والتأمين وتوفير الاعتمادات لمعاشات التقاعد عدا الضمان الاجتماعي الإجباري، والتأمين الاجتماعي).
- عدد من الأنشطة في المعلومات والاتصالات، مثل: (خدمات الاتصالات اللاسلكية، وخدمات الاتصالات الأرضية، ومراكز البيانات).

١٥ – ما القطاعات/الأنشطة التي ستتواجد بها الدولة مع تثبيت/زيادة الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص)؟

- عدد من الأنشطة في قطاع النقل، مثل: (إنشاء الأرصفة والبنية التحتية للنقل البحري، وإنشاء خطوط السكك الحديدية الجديدة، وازدواج خطوط شبكة السكك الحديدية المفردة عالية الكثافة، والتوسع في إنشاء المحطات التبادلية والمناطق اللوجستية التي تخدم خطوط السكك الحديدية، وإنشاء خطوط المترو والجر الكهربائي الجديدة، واستكمال إنشاء شبكة القطار الكهربائي السريع، والموانئ البرية والجافة، وإنشاء موانٍ ومراسٍ نهرية، وخدمات صيانة البنية التحتية للنقل النهري، والأهوسة الملاحية، والوحدات العائمة).
- عدد من الأنشطة في قطاع الزراعة، مثل: (مشروعات استصلاح الأراضي، ومشروعات الري الحقلي).
- نشاط محطات إنتاج مياه الشرب من مصادر مياه سطحية في قطاع المياه والصرف الصحي.
- قطاع النقل الجوي.
- قطاع التعليم:
  - التعليم قبل الجامعي: بدءًا من مرحلة التعليم قبل الابتدائي والابتدائي حتى مرحلة التعليم الثانوي العام والتعليم الفني الصناعي والزراعي والتجاري، والأنشطة المتعلقة بالتعليم، ومدارس التكنولوجيا التطبيقية والتعليم المزدوج.
  - التعليم العالي بمستوياته الثلاثة (الدبلوم في المعاهد فوق المتوسطة والجامعات التكنولوجية، والمرحلة الجامعية الأولى في الجامعات الحكومية والتكنولوجية والخاصة والأهلية والمعاهد العالية الخاصة وما في مستواها، والدراسات العليا).

- الأنشطة المتعلقة بقناة السويس، والسفن العابرة للقناة.
- قطاع الصحة، مثل: (المستشفيات الجامعية، ومستشفيات وزارة الصحة والهيئات التابعة لها خارج التأمين الصحي، ووحدات ومراكز الرعاية الصحية الأولية داخل وخارج التأمين الصحي، وخدمات الصحة العامة والخدمات الوقائية، وخدمات صحة البيئة، وأنشطة المعامل المركزية ومنشآت الرقابة على الماء والهواء والغذاء).
- نشاط التأمين الإجباري لمخاطر غير مغطاة حاليًا في قطاع الوساطة المالية والتأمين.
- عدد من الأنشطة في المعلومات والاتصالات، مثل: (أنشطة البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية والأرضية، ووحدات الخدمات البريدية الحديثة).
- أنشطة النشر والإنتاج البرامجي والفيديو والأفلام السينمائية والصوتية، والبث الإذاعي والتلفزيوني.
- شبكات نقل الكهرباء.
- أنشطة استخراج البترول والغاز الطبيعي.

١٦ – ما الصناعات التحويلية التي سيتم تخارج الدولة منها خلال فترة (٣–٥ سنوات)؟

- أنشطة من صناعة الجلود، مثل: (صناعة الأحذية، وصناعة المنتجات الجلدية، ومستلزمات الأحذية والمصنوعات الجلدية، ودباغة الجلود).
- أنشطة من الصناعات الهندسية، مثل: (صناعة الأجهزة الكهربائية، والإلكترونيات).
- أنشطة من صناعة الأخشاب والأثاث، مثل: (صناعة الأثاث بمختلف أنواعه، صناعة المنتجات الخشبية، تقطيع الخشب وتشكيله، صناعة نشر وتجفيف الأخشاب والقشرة الأبلاكاج، وباقي منتجات الخشب والطين وصناعة الألواح).
- أنشطة من الصناعات الغذائية والمشروبات، مثل: (المجازر، وإنتاج منتجات الخضراوات والفاكهة، وتصنيع حاصلات زراعية، وصناعة الألبان والعصائر).
- أنشطة من الصناعات الكيماوية، مثل: (صناعة الأحبار والبويات والدهانات، وصناعة الورق والكرتون، والبلاستيك والمطاط، وصناعة الكاوتش، والثقاب، والبطاريات، والراتنجات والغراء، والزجاج والألياف الزجاجية والفايبر جلاس، والإسفنج والفوم، والأحماض والقلويات، وإعادة تدوير المخلفات).

- أنشطة من الصناعات النسيجية، مثل: (شغل السنارة والعقادة والحرير الصناعي، وصناعة الملابس والتريكو، وصناعة السجاد والموكيت، وصناعة الملابس الجاهزة، والمفروشات المنزلية، ومستلزمات إنتاج الملابس الجاهزة والمفروشات).
- أنشطة من صناعات الطباعة والتغليف، مثل: (طباعة وتجليد الكتب، والطباعة التجارية، والكتب الدراسية، وصناعة وطباعة الكرتون المضلع، والإعلانات الخارجية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وتجهيزات ما قبل الطباعة، وصناعة وطباعة مواد التعبئة والتغليف، وصناعة الكراس والأدوات المكتبية، وتحويل الورق).

١٧ – ما الصناعات التحويلية التي ستتواجد بها الدولة مع تثبيت/تخفيض الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص)؟

- نشاط صناعة المواد الخام ومستلزمات الإنتاج لصناعة منتجات الأخشاب والأثاث، مثل: (الألواح الخشبية – والإكسسوارات الخاصة بالأثاث).
- عدد من الأنشطة في الصناعات الغذائية، مثل: (صناعة اللحوم والطيور والأسماك، وصناعة الأعلاف، وصناعة السجائر والدخان).
- عدد من الأنشطة في الصناعات المعدنية، مثل: (الصناعات المعدنية الحديدية وغير الحديدية، وصناعة المشغولات الذهبية والمعادن الثمينة وغير الثمينة، وتشكيل المعادن كالحديد والنحاس، والمواد الخام ومستلزمات الإنتاج).
- أنشطة من الصناعات الكيماوية، مثل: (صناعة الغازات الصناعية والطبية، والمنظفات الصناعية والمطهرات، والفحم النباتي وفحم الكوك، والكيماويات المعملية والمتخصصة، والمركبات الكيماوية السائلة).
- عدد من الأنشطة في الصناعات النسيجية، مثل: (صناعة حلج ونسج القطن والصوف، وصناعة كبس القطن، وصناعة الألياف الصناعية وخيوط البوليستر، وصناعة الصباغة والتجهيز).
- نشاط الكيماويات اللازمة للدباغة في صناعة ودباغة الجلود.
- عدد من الأنشطة في الصناعات الدوائية، مثل: (صناعة الأدوية البيطرية).

١٨ – ما الصناعات التحويلية التي ستتواجد بها الدولة مع تثبيت/زيادة الاستثمارات الحكومية (مع السماح بمشاركة القطاع الخاص)؟

- عدد من الأنشطة في الصناعات الهندسية، مثل: (المعدات والآلات، وأشباه الموصلات، وصناعة السفن والقوارب، والطاقة الجديدة).
- عدد من الأنشطة في الصناعات الغذائية، مثل: (صناعة الزيوت، وصناعة السكر).
- عدد من الأنشطة في الصناعات المعدنية، مثل: (مسابك لجميع الخامات، وصناعة الألومنيوم والنحاس، وألواح الحديد المقاوم للصدأ "الإستانلس ستيل").
- عدد من الأنشطة في صناعات الطباعة، مثل: (الطباعة المؤمنة وطباعة الأوراق المالية، وطباعة الصحف والمجلات، وطباعة الأوفست والطباعة الرقمية، والإعلانات المطبوعة، والدعاية في الإعلام الرسمي).
- عدد من الأنشطة في الصناعات الدوائية، مثل: (المستلزمات الطبية، والصناعات البيولوجية، وصناعة اللقاحات، والنباتات الطبية، والمواد الخام الطبية، والكيماويات الدوائية، والأجهزة الطبية، وتصنيع المشارط الجراحية، وإبر السرنجات الطبية، والقساطر، ودعامات القلب، وفلاتر الكُلى، وصناعة كواشف المعامل، ومستلزمات جراحات القلب والمسالك البولية، وغازات الدم، وصناعة الأغذية).
- نشاط صناعة الأسمدة والمبيدات في الصناعات الكيماوية.
- نشاط تكرير البترول.

١٩ – ما الآليات التي ستتبناها الحكومة المصرية لزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؟

في سبيل تنفيذ الحكومة المصرية لسياسة ملكية الدولة للأصول العامة، سوف يتم تبنِّي عدد من آليات زيادة دور القطاع الخاص على مستوى الأنشطة الاقتصادية سواء بشكل كلي أو جزئي، والتي تختلف بدورها من قطاع اقتصادي إلى آخر، ومن أصل عام مملوك للدولة إلى آخر، كما تختلف كذلك بحسب الهدف من مشاركة القطاع الخاص في ملكية الأصول العامة، وبحيث يتم اختيار الآليات التي من شأنها تعظيم العائد الاقتصادي من مشاركة القطاع الخاص، وزيادة المكاسب الاقتصادية الكلية من تحرير الأسواق، وزيادة مستويات المنافسة، وتعظيم فائض المستهلك، وتحقيق أعلى مستويات للربحية والكفاءة الاقتصادية لتلك الأصول. وسوف يتم الاستناد في ذلك إلى أفضل الممارسات الدولية وإلى الخبرات المتخصصة في هذه المجالات؛ لضمان كفاءة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول العامة.

٢٠ – ما المقصود بطرح الأصول المملوكة للدولة من خلال البورصة المصرية؟

يتمثل أحد أبرز الآليات التي سيتم تبنِّيها لزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في طرح عدد من الشركات المملوكة للدولة في البورصة المصرية، وذلك من خلال برنامج الطروحات الحكومية سواء بشكل كلي أو جزئي؛ للاستفادة من توسيع قاعدة الملكية، والتحول إلى شركات مساهمة عامة، وبالتالي رفع مستوى الأداء الاقتصادي لهذه الشركات وتعزيز رؤوس أموالها، ومستويات التزامها بمعايير الحوكمة والإفصاح والشفافية، ومشاركة المستثمرين الأفراد والمؤسسين في عوائد وربحية عدد من الشركات والأصول العامة.

٢١ – ما المقصود بضخ استثمارات جديدة للقطاع الخاص في هيكل ملكية قائم للدولة (دخول مستثمر استراتيجي، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في هيكل الملكية)؟

أحد البدائل المطروحة كذلك لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول العامة يتمثل في الشراكة مع القطاع الخاص، من خلال قيام مستثمر استراتيجي بضخ استثمارات جديدة في هيكل ملكية قائم لشركة حكومية، بما يساعد على زيادة مستويات ملكية القطاع الخاص في هذه الأصول العامة، والاستفادة من المكاسب التي يستتبعها دخول مستثمر استراتيجي سواء على صعيد زيادة رأس المال، أو تبنِّي تقنيات جديدة للإنتاج/الإدارة/التسويق.

٢٢ – ما عقود الشراكة مع القطاع الخاص Public Private Partnership (PPP)؟

سوف يتم اللجوء إلى عدد من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول العامة، خاصة فيما يتعلق بالمشروعات في مجال البنية الأساسية ومشروعات الخدمات العامة؛ بهدف الارتقاء بمستوى هذه الخدمات، وتحسين جودتها، وزيادة مستويات قدرة الحكومة على التوسع في تقديمها كميًّا ونوعيًّا، بما يتلاءم مع مستويات النمو الاقتصادي والزيادة السكانية، ويساعد كذلك على الاستفادة من القدرات الإدارية والفنية والتقنية والتمويلية للقطاع الخاص وأفضل المستويات لإدارة مخاطر هذه المشروعات.

وتتنوع هذه الآليات بشكل كبير بما يشمل عقود الامتيازات والمشاركة في الإدارة وعقود الأداء، كما تتسع كذلك لتتضمن صورًا أخرى من مشاركة القطاع الخاص في عمليات البناء والتمويل والتصميم والتشغيل، ونقل الملكية للأصول العامة بحسب أهداف الحكومة المصرية لإدارة كل أصل عام؛ حيث سيتم اختيار أساليب الشراكة التي تعظم العائد الاقتصادي والاجتماعي لهذه الأصول بما يتوافق مع أفضل التجارب الدولية التي تشمل أشكالاً عديدة، من بينها:

- عقود الامتيازات Concession Contracts
- مشروعات البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)
- عقود البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (B.O.O.T)
- عقود البناء والتشغيل والتملك (B.O.O)
- عقود التصميم والبناء والتشغيل (D.B.O)
- مشروعات البناء والتمويل والتشغيل والتحويل (B.F.O.T)
- عقود الأداء Performance Contracts
- عقود الإدارة Management Contracts
- إعادة هيكلة المؤسسات العامة وخصخصتها

٢٣ – ما عقود الامتيازات Concession Contracts؟

ستمنح الحكومة صاحب الامتياز الحق طويل الأجل في استخدام أصول مشروعات البنية الأساسية، بحيث تظل ملكية الأصول مملوكة للدولة، على أن تعود الأصول إلى الدولة في نهاية فترة الامتياز. وتستهدف تلك العقود تمكين صاحب الامتياز من إدارة الأصول الحالية، بالإضافة إلى بناء وتشغيل أصول جديدة وفق معايير محددة للجودة.

٢٤ – ما مشروعات البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T)؟

سوف يتم اعتماد آليات عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) لتشجيع مشاركة القطاع الخاص بشكل متزايد في تنفيذ حلول متكاملة لتصميم وبناء وتشغيل مشروعات البنية الأساسية، وفق عقود تمتد لفترات زمنية محددة، بما يمكِّنه خلال تلك الفترة من تغطية تكاليف المشروع، وتحقيق أرباح من تشغيل المشروع. وتعد تلك العقود حلولًا مناسبة لمواجهة تحديات تشغيل مرافق البنية الأساسية وصيانتها، واختيار التقنية المناسبة لا سيما في المحافظات والمحليات، على أن تعود ملكية تلك المشروعات للدولة في أعقاب انتهاء فترة العقود.

٢٥ – ما عقود البناء والتملك والتشغيل ونقل الملكية (B.O.O.T)؟

إن الحكومة – أو مَن يمثلها – تتعهد وفق هذه العقود بمهمة بناء وتشغيل وملكية مشروع حكومي أو أصل عام والاستفادة من عوائده لفترة طويلة من الزمن إلى القطاع الخاص تحت إشراف الجهات الممثلة للدولة؛ لضمان استمراره في تقديم الخدمة بمستويات محددة من الجودة، وبحيث يستفيد من كامل عوائده خلال تلك الفترة، على أن يتعهد بدوره بنقل ملكية الأصل العام إلى الدولة بعد انتهاء فترة العقد في حالة جيدة.

٢٦ – ما عقود البناء والتشغيل والتملك (B.O.O)؟

إن الحكومة – أو مَن يمثلها – تتعهد وفق هذه العقود إلى القطاع الخاص بمهمة بناء وتشغيل وملكية مشروع حكومي أو أصل عام لفترة طويلة من الزمن تحت إشراف الجهات الممثلة للدولة؛ لضمان جودة الخدمة، بحيث يستفيد كليًّا أو جزئيًّا من عوائد هذا المشروع، على أن تؤول ملكية هذا الأصل للقطاع الخاص بعد انتهاء فترة العقد.

٢٧ – ما عقود التصميم والبناء والتشغيل (D.B.O)؟

ستعتمد الدولة عقود مشروعات التصميم والبناء والتشغيل (D.B.O) عندما تتوافر موارد مالية في موازنات الوزارات/ المحليات لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية، على سبيل المثال مشروعات المياه والصرف الصحي وشبكات الكهرباء، ولكنها ترغب في الاعتماد على القطاع الخاص؛ لتصميم وبناء وتشغيل تلك المرافق بما يضمن تحقق اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والفنية.

٢٨ – ما مشروعات البناء والتمويل والتشغيل والتحويل (B.F.O.T)؟

سوف يتم تبنِّي آليات عقود مشروعات البناء والتمويل والتشغيل والتحويل (B.F.O.T) في بعض الحالات التي ستتجه فيها الدولة إلى تخفيف العبء المالي عن الموازنة العامة، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ المشروعات، حيث يقوم القطاع الخاص ببناء وتمويل مشروعات في قطاعات البنية الأساسية والخدمات العامة، وتشغيلها لفترة محددة ثم إعادة ملكيتها للدولة، بما يتوافق مع أفضل الممارسات التي يتبناها العديد من الدول النامية، حيث تستخدم تلك العقود على نطاق واسع لتمويل المشروعات التي تخدم أغراض التنمية الاقتصادية.

٢٩ – ما عقود الأداء Performance Contracts؟

عقـود الأداء هـي التـي تُبـرم مـع شـركات القطـاع الخـاص لتجـاوز التحديـات التشـغيلية فـي إحـدى حلقـات توريـد الخدمـات العامـة بكفـاءة، ومواجهـة مشـكلات محـددة بنـاء علـى معاييـر معتمـدة لتحسـين الأداء، مثل معالجـة مشـكلات الهـدر وتسـريب الميـاه.

٣٠ – ما عقود الإدارة Management Contracts؟

وفـق هـذه العقـود سـوف تتعهـد الدولـة للقطـاع الخـاص وللشـركات التـي تتوافـر لديهـا معاييـر الكفـاءة والتنافسـية بمسـؤولية إدارة بعـض المشـروعات العامـة؛ لتسـيير وإدارة الوحـدات الاقتصاديـة وفـق قواعـد السـوق والمنافسـة مقابـل عائـد مـادي محـدد، أو مشـاركة فـي الأربـاح الصافيـة لتلـك المشـروعات، ومـن بيـن تلـك العقـود، علـى سـبيل المثـال، تعهيـد عمليـات تقديـم الخدمـات الحكوميـة بمـا يمثـل شـكلًا مـن أشـكال الخصخصـة الجزئيـة.

٣١ – ما المقصود بعمليات إعادة هيكلة المؤسسات العامة؟

سوف تتوجه الدولة إلى إعادة هيكلة بعض المشروعات بما يسمح بزيادة مستويات جاذبيتها للقطاع الخاص، وتعظيم العائد الاقتصادي من تلك المشروعات، وبالتالي طرح جانب من أسهمها للقطاع الخاص لاحقًا سواء بشكل كلي، أو بشكل جزئي، في حال رغبة الحكومة في ضمان استمرار مساهمة هذا الأصل في الخزانة العامة للدولة.

٣٢ – ما دور صندوق مصر السيادي لتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص؟

يلعب صندوق مصر السيادي دورًا مهمًّا على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول بما يتماشى مع أهداف الصندوق في جذب الاستثمارات إلى الاقتصاد المصري، وذلك من خلال مشروعات تعظِّم العائد للأجيال المقبلة، وتحقق البعد التنموي وفقًا لأهداف التنمية المستدامة وخطة مصر ٢٠٣٠.

هذا، ويهدف صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية وفق قانون تأسيسه رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ والمعدَّل بقانون ١٩٧ لسنة ٢٠٢٠ والنظام الأساسي الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٥٥٥ لسنة ٢٠١٩، والمعدل بعض أحكامه بقرار رقم ١٩٣٨ لسنة ٢٠٢٢، إلى المساهمة الإيجابية للصندوق في التنمية الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الخاصة، وخاصة الخارجية؛ لزيادة النمو الاقتصادي والتشغيل، وتحقيق الاستغلال الأمثل لأصول الدولة، وتعظيم العائد منها.

وفي إطار العمل على جذب الاستثمار الأجنبي، والذي يمثل موردًا مهمًّا يرفع العبء التمويلي عن كاهل الدولة بمختلف قطاعاتها في تنفيذ مشروعاتها والنهوض بالاقتصاد القومي، يعمل الصندوق على جذب قطاع كبير من المستثمرين المهتمين بالاستثمار في مصر والمستثمرين المتخصصين في قطاعات معينة، كما يتواصل العديد من المستثمرين من داخل مصر وخارجها مع صندوق مصر السيادي؛ للتعرف على المشروعات التي يمكن للصندوق المشاركة بها استثماريًّا؛ وذلك لما يتمتع به الصندوق من مرونة ودعم مؤسسي، وكوادر متخصصة قادرة على التعامل مع المناخ الاستثماري، وخلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين بما يعود بالنفع على الدولة بقطاعاتها المختلفة.

٣٣ – ما القطاعات التي يعمل بها صندوق مصر السيادي؟

برزت أهمية قطاع البنية الأساسية بصفة خاصة كقطاع من القطاعات المهمة الجاذبة للاستثمار؛ حيث أصبح هناك اتجاه عالمي لاضطلاع الدولة بدور تنظيمي ورقابي يقوم القطاع الخاص من خلاله بالإنفاق على مختلف مشروعات البنية الأساسية، مثل: محطات المياه، والكهرباء، والطرق، والاتصالات، وغير ذلك وفقًا للمحددات

الفنية التي تحددها الدولة، ثم تقوم الدولة بدفع مقابل الخدمات المقدّمة من هذه المرافق على مدى زمني طويل لا يحمِّلها أعباءً جسيمةً، ويحافظ على جودة الخدمة المقدمة من هذه المرافق، والتي يلتزم القطاع الخاص بصيانتها وتسليمها إلى الدولة في نهاية عمر المشروعات المتّفق عليها وهي بحالة جيدة، وهو ما يوفر على الدولة عبء الاستثمار مرة أخرى لإقامة بديل لهذه المرافق بعد مدة طويلة.

وعليه، فإن قدرة الصندوق على جذب المستثمرين وآليات عمله تؤدي إلى وجود مزايا لمشاركة صندوق مصر السيادي في عملية التوسع في **إقامة مشروعات البنية الأساسية** بصفة عامة وتعزيز الأصول المملوكة للدولة بصفة خاصة بدون مزاحمة القطاع الخاص، الأمر الذي من شأنه أن يوفر مصادر تمويلية كبيرة، ويعمل على خفض تكلفة تأسيس المشروعات في ظل التنافس بين المستثمرين، كما يخلق فرصًا كبيرة لتوطين عدد من الصناعات، وتنفيذ العديد من مشروعات البنية الأساسية الداعمة للنمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل.

كما يعمل صندوق مصر السيادي في **العديد من القطاعات الأخرى**، والتي تتضمن: الخدمات المصرفية، والخدمات المالية غير المصرفية، والزراعة، والإنتاج الزراعي، والخدمات اللوجستية، والصناعات التحويلية، والنقل والتخزين، بالإضافة إلى إدارة المخلفات، والوقود الأخضر، والطاقة المتجددة في إطار توجُّه الصندوق إلى مشروعات الاقتصاد الأخضر التزامًا بمسؤولية صندوق مصر السيادي نحو التنمية المستدامة.

من جانب آخر، يعمل الصندوق، ومن خلال شراكاته مع القطاع الخاص، على **دعم عدد من القطاعات الاجتماعية بالغة الأهمية، وعلى رأسها قطاعا التعليم والصحة** وفق شراكات يقوم بمقتضاها صندوق مصر السيادي بإبرام عقود شراكات مع القطاع الخاص؛ للاستثمار في قطاعي التعليم والصحة في ظل جهود الصندوق لاستغلال الأصول المنقولة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية عالية الجودة.

وفي إطار الاتفاقات الاستثمارية التي يبرمها الصندوق في هذا المجال، تم **تنفيذ بعض المشروعات للشراكة** بمعدلات عائدة على الاستثمار وجاذبة:

- تشجيع الاستثمارات الخاصة، ورفع العبء التمويلي من على كاهل الدولة.
- تعميق الصناعة، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعزيز تنافسية الخدمات التي تقدمها الدولة في قطاعات مختلفة بعد تنفيذها من قِبل القطاع الخاص.
- الحفاظ على البعد الاستراتيجي للدولة في بعض القطاعات المهمة.
- تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة.

٣٤ – ما أهمية عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص؟

في غمار اهتمام الدولة المصرية بتبنِّي برنامج لزيادة كفاءة الأصول المملوكة للدولة وتمكين القطاع الخاص، تبدو أهمية عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص؛ بهدف تعزيز مشاركة القطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية في ظل فجوة تمويل مشروعات البنية الأساسية القائمة التي قدرها البنك الدولي بنحو (٢٣٠) مليار دولار، وكذلك الاستفادة من الشراكة مع القطاع الخاص في تمكين مصر من الاستفادة من المكاسب الاقتصادية الهائلة التي يتيحها تبنِّي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة (4IR)، ومن أبرزها، على سبيل المثال، تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث تشير التقديرات الدولية إلى وجود فرص لزيادة مكاسب الاقتصاد المصري جراء تبنِّي هذه التقنيات تقدّر بنحو (٤٣) مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠ (٧,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

٣٥ – ما القطاعات المتضمنة بنهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص؟

سعت الحكومة إلى تبنِّي إطار قانوني وتنظيمي ومؤسسي لتعزيز نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليشمل العديد من القطاعات، ومن بينها قطاعات البنية الأساسية، والنقل، والطاقة، والاتصالات، والرعاية الصحية، ويتسع ليشمل عددًا من مراحل تنفيذ تلك المشروعات بدءًا من التصميم والتمويل إلى الإنشاء والتشغيل والصيانة، وإمكانية التعاقد على بعض منها أو جميعها بما يتيح فرصًا لمشاركة عدد أكبر من شركات القطاع الخاص في أعمال تلك المشروعات، كما ستكون مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضًا جزءًا من استراتيجية التنمية لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

كما تسعى وزارة المالية إلى التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص وفق معايير محددة؛ لاختيار وإدراج المشروعات القابلة للطرح بنظام المشاركة بين القطاعين في الخطة الاقتصادية والاجتماعية، والتي تحددها لجنة مشتركة ما بين وزارتي المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، بحيث يتم تعميم تلك المعايير على جميع الوزارات والجهات الحكومية؛ للتأكد من تنفيذ كافة المشروعات المناسبة وفق

المعايير المحددة بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص، الأمر الذي من شأنه تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

من جانب آخر، سوف يركز برنامج زيادة كفاءة الأصول المملوكة للدولة على عقد شراكات مع القطاع الخاص المصري؛ لتنفيذ مشروعات مشتركة للاستثمار في عدد من القطاعات التي تستهدف زيادة إنتاجية ودعم تنافسية الاقتصاد المصري، والإدارة الذكية للموارد الاقتصادية، وبناء قدرات العمالة المصرية، والتطوير التقني، ورقمنة منظومة التصنيع القائمة، وتشجيع استحداث مشروعات جديدة مشتركة ما بين القطاعين العام والخاص في عدد من المجالات ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة، لا سيما الذكاء الاصطناعي، ومستقبل الأمن المائي والغذائي، ونظم الزراعة والري الذكية، والحوسبة السحابية، ومنظومة النقل الذكي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والخدمات اللوجستية، والتقنيات المالية الحديثة، والبيانات الضخمة وغيرها من المجالات ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة.

٣٦ – ما الهدف من عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص؟

يتمثل الهدف من عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص في:

- تأسيس مشروعات رائدة في عدد من مجالات الثورة الصناعية الرابعة المختلفة؛ بهدف زيادة فرص استفادة القطاعات الاقتصادية، ومن أبرزها قطاع الصناعة المصري، وتطبيقات الثورة الصناعية في المصانع المصرية؛ بهدف تعزيز القدرة التنافسية الصناعية للدولة، وخفض التكاليف، وزيادة الإنتاجية، ورفع الكفاءة، وتحسين الجودة والسلامة، وخلق فرص عمل جديدة.

- وفي إطار سعي مصر إلى تبوء مكانة إقليمية رائدة في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بحلول عام ٢٠٣٠، ستعمل الدولة المصرية على تهيئة البيئة المواتية للتحول نحو تقنيات الثورة الصناعية، وذلك من خلال تعزيز دور التحالف القومي للثورة الصناعية الرابعة المموّل من قِبل أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي)، وبرئاسة وزارة الدولة للإنتاج الحربي من خلال الاسترشاد بعدد من المشروعات القائمة حاليًا، بما يُشكِّل نماذج مرجعية للقطاعات التي تستهدف تطبيق تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بالتنسيق مع اتحاد الصناعات المصرية.

- كما ستسعى الدولة المصرية إلى تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية؛ لدعم التحول نحو الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال تكاتف جهود الجهات المعنية كافة؛ لضمان توافر وإنفاذ التشريعات والأطر التنظيمية الخاصة بضمان السلامة السيبرانية، والرؤية الاستراتيجية للدولة، وحماية البيانات الشخصية، وحقوق الملكية الفكرية، والنماذج الصناعية، وحوكمة أنظمة الذكاء الاصطناعي، وتسجيل براءات الاختراع والعلامات التجارية.

- هذا بالإضافة إلى المساهمة في توفير التمويل اللازم لتبنِّي عدد من هذه المشروعات بالبناء على الدور الريادي لصندوق مصر السيادي في الاستثمار في عدد من هذه المشروعات ذات الصبغة الاستراتيجية والعوائد الاقتصادية الجاذبة، وذلك بالاستفادة من عدد من التجارب الدولية المميزة في هذا المجال، إضافة إلى تبنِّي منظومة من الحوافز الجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات الثورة الصناعية الرابعة.

٣٧ – ما الهدف من المبادئ التوجيهية الحاكمة لتواجد الدولة في النشاط الاقتصادي؟

ستكون "المبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة" الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تمثل مرجعية دولية للحكومات؛ للمساعدة في ضمان عمل الشركات المملوكة للدولة بطريقة فعَّالة، وشفافة، وقابلة للمساءلة دليلًا ومرشدًا للدولة المصرية فيما يتعلق بالأصول المملوكة للدولة التي سيتم الإبقاء عليها.

وتُمثِّل هذه المبادئ معيارًا دوليًّا متفقًا عليه للطريقة التي يتعين بموجبها على الحكومات ممارسة ملكية الدولة للأصول، ووضعت هذه المبادئ لأول مرة في عام ٢٠٠٥، وتم تحديثها في عام ٢٠١٥ لإظهار عقد من الخبرة في تنفيذها، ولمعالجة القضايا الجديدة التي نشأت فيما يتعلق بالشركات المملوكة للدولة في السياق المحلي والدولي. **وتهدف تلك المبادئ التوجيهية** إلى:

- جعل الدولة مالكًا محترفًا.
- التزام الشركات المملوكة للدولة بالعمل بدرجة كفاءة، وشفافية، ومساءلة مماثِلة لشركات القطاع الخاص التي تتبع ممارسات الحوكمة الرشيدة.
- ضمان أن تجري المنافسة بين الشركات المملوكة للدولة وشركات القطاع الخاص، في حال كانت هناك منافسة، وفق مُناخ مهيَّأ للمنافسة.

٣٨ – ما مبررات ملكية الدولة (تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي)؟

نظرًا لأن الدولة تمارس حق الملكية في الشركات المملوكة لها لمصلحة الجمهور، فسوف يتطلب ذلك ضرورة الالتزام بمعايير تضمن تعزيز الشفافية والمساءلة، وتتمثل **مبررات ملكية الدولة للشركات** في: توفير السلع العامة أو الخدمات العامة، ومواجهة الاحتكارات الطبيعية عندما يكون تنظيم السوق غير ممكن أو غير فعال، بالإضافة إلى دعم الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية على نطاق أوسع.

٣٩ – ما المتطلبات التي يتعين مراعاتها عند احتفاظ الدولة بدورها كمالك للأصول؟

يتطلب قيام الدولة بدورها كمالك، الاستناد إلى معايير الحوكمة للقطاعين العام والخاص، وخاصةً مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك من خلال: توحيد الأشكال القانونية التي تعمل بموجبها الشركات المملوكة للدولة، إلى جانب ضمان الاستقلال الذاتي التام للشركات المملوكة للدولة على الصعيد التشغيلي؛ لتحقيق الأهداف من خلال تحديد صلاحيات مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة، والسماح لها بممارسة مسؤوليتها.

٤٠ – هل توجد ميزات نسبية للشركات المملوكة للدولة في السوق مقارنةً بشركات القطاع الخاص؟

بحسب أفضل الممارسات الدولية، لا توجد أي ميزات نسبية للشركات المملوكة للدولة في السوق مقارنةً بشركات القطاع الخاص؛ حيث لابد وأن يضمن الإطار القانوني والتنظيمي للشركات المملوكة للدولة معاملة متكافئة للمساهمين كافة، ومنافسة عادلة في السوق حين تمارس الشركات المملوكة للدولة أنشطة اقتصادية، حيث إنه ينبغي للشركات المملوكة للدولة الالتزام، في حال قيامها بأنشطة اقتصادية مرتبطة بأهداف متعلقة بالسياسة العامة، بأعلى معايير الشفافية، والإفصاح فيما يتعلق بالتكاليف والعوائد الخاصة بها، كما يتعين التزام الدولة بعدم إعفاء الشركات المملوكة للدولة، والتي تمارس أنشطة اقتصادية من تطبيق القوانين العامة والقوانين الضريبية واللوائح المطبقة، وأن تكون علاقة الشركات المملوكة للدولة مع جميع المؤسسات المالية وغير المالية قائمة على أسس تجارية بحتة.

٤١ – هل توجد ميزات نسبية للشركات المملوكة للدولة المدرجة في البورصة مقارنةً بشركات باقي المساهمين والمستثمرين؟

لا توجد أي ميزات نسبية للشركات المملوكة للدولة المدرجة في البورصة مقارنةً بشركات باقي المساهمين والمستثمرين؛ ففي حال كون الشركات المملوكة للدولة مدرجة في البورصة أو تضم بين مالكيها مستثمرين غير حكوميين، فإنه يتعين على الدولة والشركات أن تعترف بحقوق جميع المساهمين، وضمان المعاملة المتكافئة لهم، والمساواة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالشركة، والتأكد من معاملة المساهمين جميعًا بشفافية ومساواة تامة ومطلقة.

٤٢ – ما التزامات الشركات المملوكة للدولة تجاه أصحاب المصالح؟

يجب الاعتراف بشكل كامل وتام بمسؤوليات الشركات المملوكة للدولة تجاه أصحاب المصالح، وتقديم تقارير عن علاقاتها مع أصحاب المصالح، وقد يكون لبعض الشركات المملوكة للدولة هياكل حوكمة خاصة فيما يتعلق بالحقوق الممنوحة لأصحاب المصالح، كمستوى تمثيل العاملين في مجلس الإدارة، كما تتضح أهمية العلاقات مع أصحاب المصالح في بناء شركات مستدامة وسليمة ماليًّا، بالإضافة إلى كونها أساسية للوفاء بواجبات الخدمة العامة.

٤٣ – ما مدى التزام الشركات المملوكة للدولة بالإفصاح والشفافية؟

ينبغي للشركات المملوكة للدولة الالتزام بأعلى معايير الشفافية، والخضوع لنفس معايير المحاسبة والإفصاح والمراجعة عالية الجودة التي تخضع لها الشركات المدرجة في البورصة؛ حيث تعد الشفافية عاملًا أساسيًّا لتعزيز مُساءلة مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة ولتمكين الدولة من التصرف كـ"مالك مستنير". وفيما يتعلق بالشركات الصغيرة المملوكة للدولة التي لا تشارك في أنشطة متعلقة بالسياسة العامة، يمكن أن تكون متطلبات الإفصاح محدودة بحيث لا تعوق تنافسيتها. أما في حالة الشركات الكبيرة التي تسعى لتحقيق أهداف السياسة العامة، فإنه ينبغي للشركات أن تتسم بدرجة عالية من الشفافية، وتضع أعلى معايير الإفصاح.

٤٤ – ما مسؤوليات مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة؟

يجب أن يكون لدى مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة الصلاحيات والكفاءات والموضوعية اللازمة للقيام بمهامها على صعيد التوجيه الاستراتيجي والإشراف على الإدارة. ويتعين عليها التصرف بنزاهة، وأن تخضع للمساءلة عن أعمالها، وذلك من خلال عدة مبادئ يتمثل أهمها في: تحمُّل مجالس إدارة الشركات المملوكة للدولة المسؤولية النهائية عن أداء الشركة، وتحديد دورها بوضوح وفقًا لقانون الشركات، كما تتولى وضع الاستراتيجيات والإشراف على الإدارة على أساس الأهداف واسعة النطاق.

٤٥ – ما المقصود بالحياد التنافسي في ممارسة النشاط الاقتصادي؟

إن السياسة الاقتصادية للدولة المصرية قائمة على دعم محاور المنافسة، وضمان مناخ تنافسي لممارسة النشاط الاقتصادي على نحو ما ورد بالمادة (٢٧) من دستور جمهورية مصر العربية، وعليه فإن سياسة ملكية الدولة الجديدة تستلزم ضرورة تطبيق مبادئ الحياد التنافسي داخل الأسواق المصرية؛ وذلك حتى تجني هذه السياسة أهدافها المرجوة من تعزيز كفاءة الحكومة في تقديم خدمات عامة عالية الجودة للمواطنين، وتعزيز مستويات البنية الأساسية التي من شأنها زيادة تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة كفاءة الشركات المملوكة للدولة؛ مما ينعكس بالإيجاب على معدلات النمو الاقتصادي، ويعود بالنفع على المستهلك والاقتصاد ككل.

وستحرص الدولة المصرية فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الحياد التنافسي على التوافق مع مبادئ الحياد التنافسي الصادرة عن المنظمات الدولية في الفترة السابقة، وخصوصًا فيما يتعلق بالآتي: الحياد الضريبي، والحياد فيما يتعلق بالمديونيات، والحياد التنظيمي/التشريعي، والحياد في المشتريات العامة؛ **لضمان المساواة بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة، وبين الشركات الخاصة وبعضها البعض.**

٤٦ – ما الهدف من تطبيق الحياد التنافسي في ممارسة النشاط الاقتصادي؟

يعد تطبيق سياسة الحياد التنافسي وسيلة فعَّالة لضمان حرية المنافسة دون الحاجة إلى النظر في نسبة ملكية الدولة في الأسواق المختلفة، سواء أكانت موجودة بشكل كامل أو جزئي، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا من خلال تبنِّي الدولة المصرية حزمة من الأطر التشريعية والتنظيمية التي تكفل تنفيذ سياسات المنافسة، وتعزيز الحياد التنافسي.

ومن الأمور التي تجب الإشارة إليها أن سياسة الحياد التنافسي تهدف إلى أن جميع الشركات العاملة بالسوق، سواء الشركات الخاصة المحلية منها أو الأجنبية، أو الشركات المملوكة للدولة ومنها الكيانات الاقتصادية التي تديرها أو التي تخضع لرقابة مؤسسات حكومية (State - owned enterprises) "تتنافسُ على نفس الأساس بشكل متكافئ" (Compete on a level playing field) وفقًا لنفس الإطار التنظيمي دون أدنى تمييز بينها.

٤٧ – ما الذي قامت به الدولة المصرية لتفعيل سياسات الحياد التنافسي؟

يأتي تفعيل سياسات الحياد التنافسي على رأس أولويات أجهزة حماية المنافسة حول العالم في إطار ممارسة اختصاصاتهم لتعزيز سياسات المنافسة؛ لذا اعتمدت الدولة المصرية استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ٢٠٢١-٢٠٢٥، والتي تتوافق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، والتي خصصت الهدف الاستراتيجي الثاني منها للحد من التشريعات والسياسات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، وهو ما درج تعريفه في مجال المنافسة على أنه " دعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي"، وتنفيذًا لذلك قام جهاز حماية المنافسة بوضع استراتيجية خاصة للحياد التنافسي.

وستحرص الدولة المصرية فيما يتعلق بتنفيذ سياسة الحياد التنافسي على التوافق مع مبادئ الحياد التنافسي الصادرة عن المنظمات الدولية في الفترة السابقة، وخصوصًا فيما يتعلق بالآتي: الحياد الضريبي، والحياد فيما يتعلق بالمديونيات، والحياد التنظيمي/التشريعي، والحياد في المشتريات العامة؛ **لضمان المساواة بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة، وبين الشركات الخاصة وبعضها البعض.**

٤٨ – ما المقصود بالحياد الضريبي؟

تطبيق النظام الضريبي نفسه على جميع الشركات العاملة في السوق؛ مما يعني أن جميع هذه الشركات تخضع لنفس المعدلات الضريبية ونفس الإعفاءات.

٤٩ – ما المقصود بالحياد في المديونيات؟

تمكين جميع الشركات العاملة في السوق من الحصول على رأس المال بنفس التكلفة، والحد من الوصول التفضيلي إلى التمويل من خلال البنوك المملوكة للدولة.

٥٠ – ما المقصود بالحياد التنظيمي/التشريعي؟

عمل جميع الشركات في السوق سواء الشركات المملوكة للدولة أو الشركات الخاصة تحت نفس الإطار التنظيمي، وذلك عن طريق خضوع جميع الشركات لنفس اللوائح والتشريعات (ومنها قوانين المنافسة) لتجنب منح ميزة تنافسية لبعض الشركات دون شركات أخرى.

٥١ – ما المقصود بالحياد في المشتريات العامة؟

اتباع وسائل طرح تنافسية في التعاقدات العامة، مع ضمان الشفافية فيما يخص كيفية المشاركة في العمليات التعاقدية وإتاحة فرصة المشاركة أمام الشركات بجميع أنواعها.

٥٢ – ما النتائج المترتبة على تطبيق سياسة الحياد التنافسي؟

يترتب على تطبيق سياسة الحياد التنافسي تعزيز الاقتصادات، خاصة التي تم تحريرها حديثًا، والنتائج الإيجابية التالية:

- إزالة عوائق الدخول، والتوسع في الأسواق، وتجنب خلق كيانات مسيطرة في الأسواق المختلفة.
- تشجيع المنافسة عن جدارة (Competition on the merits)، والتي تسمح للشركات التي تستخدم مواردها بشكل فعّال أن تتفوق وتستحوذ على الحصص السوقية الكبرى، بينما تأتي الشركات الأقل كفاءة في مرتبة متأخرة من حيث الحصص السوقية، أو التي تتمكن من البقاء في السوق.
- تحقيق اليقين القانوني الذي يعزز من ثقة مستثمري القطاع الخاص لدخول السوق، وتشجيع تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية خصوصًا الاستثمارات المباشرة الجديدة (Greenfield foreign Direct Investment).
- تهيئة المناخ التنافسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ لتسهيل الدخول والمنافسة في الأسواق، وخلق فرص عمل جديدة.
- رفع مستوى رفاهية المستهلك، وذلك من خلال خفض الأسعار، وتحسين الجودة، وتشجيع الابتكار والتطوير.
- تعزيز فاعلية توزيع الموارد داخل الاقتصاد المصري، سواء بين الأنشطة مختلفة الإنتاجية، أو بين مؤسسات الأعمال في النشاط نفسه.

٥٣ – ما الإجراءات التي تستهدف الدولة تنفيذها لتطبيق مبادئ الحياد التنافسي؟

تُعَد مبادئ الحياد التنافسي ذات ضرورة بالغة لتشجيع الاستثمار والابتكار، وبالتالي رفع مستويات الإنتاجية والتوظيف؛ ولذا تستهدف الدولة توفير مجال متكافئ لجميع الشركات فيما يتعلق بملكية أو تنظيم أو القيام بنشاط ما في السوق، وذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- تفعيل استراتيجية جهاز حماية المنافسة فيما يتعلق بالحياد التنافسي.
- مراجعة وتقييم كافة الإجراءات المتبعة لضمان وجود مناخ تنافسي.
- تعزيز فاعلية جهاز حماية المنافسة.

٥٤ – ما إجراءات تفعيل استراتيجية جهاز حماية المنافسة فيما يتعلق بالحياد التنافسي؟

تفعيل استراتيجية جهاز حماية المنافسة فيما يتعلق بالحياد التنافسي من خلال الآتي:

- **إنشاء اللجنة العليا لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي** برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من السادة الوزراء والجهات المعنية على أن يعهد بأمانتها إلى جهاز حماية المنافسة؛ ترسيخًا لإلزامية مراجعة القرارات والتشريعات واللوائح والسياسات التي قد يكون من شأنها الحد من المنافسة.
- **تأسيس إدارة دعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي داخل جهاز حماية المنافسة**، والتي تهدف إلى تلقي شكاوى من المواطنين والمستثمرين، ورصد الأدوات التنظيمية الضارة بالمنافسة بشكل استباقي وفعّال، والتي دخلت حيز النفاذ في مايو ٢٠٢٢.
- **إلزام الجهات الإدارية بالدولة بتطبيق أحكام المادة (٥/١١) من قانون حماية المنافسة**، وذلك باستطلاع رأي جهاز حماية المنافسة في القرارات والتشريعات واللوائح والسياسات التي من شأنها التأثير على المنافسة.
- **وضع جهاز حماية المنافسة لإرشادات لدعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي.**
- **بناء ثقافة سياسة الحياد التنافسي** للعاملين بالجهات الإدارية بالدولة.

٥٥ – ما المقصود بمراجعة وتقييم كافة الإجراءات المتبعة لضمان وجود مناخ تنافسي؟

يُقصد بمراجعة وتقييم كافة الإجراءات المتبعة لضمان وجود مناخ تنافسي ما يلي:

- **إجراء الجهات المعنية تقييمًا دوريًا للآثار الناتجة عن سياسة ملكية الدولة**، وذلك من خلال مؤشرات الأداء المختلفة والمؤشرات الاقتصادية.
- **إجراء مراجعة دورية للقطاعات التي تتواجد فيها الدولة في الاقتصاد** من قِبل الجهات المعنية، بما يضمن الشفافية فيما يتعلق بأهداف تواجد الدولة في القطاعات المختلفة.

- **إعداد تقارير بصفة دورية لحصص الحكومة في الشركات المملوكة** للدولة من قِبل الجهات المعنية، وتقييم أداء هذه الشركات على نحو مماثل لشركات القطاع الخاص؛ مما يمكن من وضع خطط لإصلاحها وتحسين أدائها.

- **تقييم قواعد الشفافية والإفصاح بشأن أداء الشركات المملوكة للدولة وأنشطة الأعمال التجارية العامة**، مع تفعيل كافة المبادئ والقوانين التي تضمن شروطًا عادلة للمنافسة في عمليات الشراء الحكومية من أجل ضمان عدم منح أي مؤسسة – بغض النظر عن ملكيتها، أو جنسيتها، أو شكلها القانوني – أية ميزة غير مستحقة.

٥٦ – كيف يمكن تعزيز فاعلية جهاز حماية المنافسة؟

يمكن تعزيز فاعلية جهاز حماية المنافسة من خلال ما يلي:

- **سرعة إقرار التعديلات الخاصة بقانون حماية المنافسة**، والتي تمت الموافقة عليها من حيث المبدأ من قِبل لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس النواب في فبراير ٢٠٢١، بما يمكِّن جهاز حماية المنافسة من الرقابة المسبقة على عمليات التركز الاقتصادي.

- **تعزيز دور جهاز حماية المنافسة من خلال منحه الاستقلالية الكاملة؛ لضمان إنفاذ سياسة الحياد التنافسي، وتطبيق القانون بشكل فعّال**؛ مما يمكنه من التصرف بشكل استباقي لوضع سياسات حكومية تقلل عوائق الدخول للأسواق، وتعزز من الاستثمارات وعمليات تحرير التجارة، وتقلل التدخل الحكومي غير الضروري في السوق.

٥٧ – كيف يمكن تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول؟ أو (ما الإطار التنفيذي لسياسة ملكية الدولة للأصول)؟

تشمل آليات تفعيل برنامج ملكية الدولة للأصول قيام الحكومة المصرية سنويًا **بالإعلان عن برنامج تنفيذي لسياسة ملكية الدولة للأصول**، وتشمل توجهات سياسة الملكية ثلاثة أصعدة رئيسة، وهي:

١ – جدول الطروحات الحكومية لمشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام التي سيتم خصخصتها بشكل كلي أو جزئي.

٢ – المشروعات المشتركة التي سيتم تنفيذها في إطار نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٣ – المشروعات المشتركة التي سيتم تنفيذها من قِبل صندوق مصر السيادي.

من جانب آخر، وضمانًا لنجاح تنفيذ البرنامج، تمَّ تشكيل "اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول"، بحيث تتبع رئاسة مجلس الوزراء المصري، وتضم في عضويتها عددًا من الوزراء بما يشمل وزراء المالية، وقطاع الأعمال العام، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتجارة والصناعة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والكهرباء والطاقة المتجددة، وعددًا من الوزارات الأخرى، إلى جانب الجهات المعنية الأخرى وعلى رأسها صندوق مصر السيادي، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وذلك على غرار المعمول به وفق أفضل الممارسات الدولية. بالإضافة إلى ما سبق تم تشكيل "**أمانة فنية للجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول**"، **في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري**؛ بهدف متابعة تنفيذ الوثيقة.

٥٨ – ما اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، وما المهام المنوطة بها؟

ضمانًا لنجاح تنفيذ البرنامج، تمَّ تشكيل "اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول"، بحيث تتبع رئاسة مجلس الوزراء المصري، وتضم في عضويتها عددًا من الوزراء بما يشمل وزراء المالية، وقطاع الأعمال العام، والتخطيط والتنمية الاقتصادية، والتجارة والصناعة، والزراعة واستصلاح الأراضي، والكهرباء والطاقة المتجددة، وعددًا من الوزارات الأخرى، إلى جانب الجهات المعنية الأخرى وعلى رأسها صندوق مصر السيادي، وجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وذلك على غرار المعمول به وفق أفضل الممارسات الدولية. وبحيث يناط باللجنة مهام التنسيق مع كافة الجهات المعنية لضمان:

- تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وفق برامج زمنية محددة، وتذليل كافة التحديات التي تواجه تحقيق تقدم في هذا الصدد.
- تحديد النهج الأمثل تبنِّيه لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وفقًا لاحتياجات تلك القطاعات، وجاهزيتها.
- تحديد آلية التخارج على مستوى الأنشطة، والشركات التابعة لكل نشاط على حدة، وفقًا للأسلوب الأنسب، ووفقًا للدراسات القطاعية المتعمقة للقطاعات والصناعات، وكذلك تحديد التوقيت المناسب للتنفيذ، على أن يتم التخارج من الأنشطة المحددة خلال فترة (٣–٥) سنوات وفقًا لطبيعة النشاط الاقتصادي، واستجابة القطاع الخاص للمشاركة في تلك الأنشطة.

- التأكد من تحقُق كافة المعايير المتبعة لضمان التقييم العادل للأصول المملوكة للدولة، مع الاستعانة في ذلك بالجهات المحايدة ذات الثقة، واستمرار التحديث الدوري لمحفظة الأصول المملوكة للدولة؛ استنادًا إلى الحصر الشامل المُعد في هذا الشأن.

- مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية، وتحديد اللازم تعديله لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى القطاعات المختلفة.

- القيام بالمراجعات الدورية لتحديد ما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة لا تزال ضرورية وفقًا للمنظور الاستراتيجي المُحدَّد، وبحيث تعكس كذلك عمليات مراجعة محفظة الأصول المستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية، وانعكاساتها – كعودة دور الدولة في بعض القطاعات في ظل جائحة كوفيد -١٩- وكذلك اعتبارات نتائج عمليات إعادة الهيكلة.

٥٩ – أين تم تشكيل الأمانة الفنية للجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، وما المهام المنوطة بها؟

تم تشكيل **أمانة فنية للجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري** يناط بها المهام التالية:

- القيام بحصر جميع الشركات المملوكة للدولة أو المساهمة فيها، وتطوير قواعد بيانات تفصيلية خاصة بها؛ حتى يتسنى تحديد جدوى الاستمرار بتلك الشركات وآلية مشاركة القطاع الخاص بها.

- التنسيق مع الجهات الحكومية لإعداد قائمة سنوية بالأصول التي سيتم التخارج منها كليًا أو جزئيًا وإقرارها من مجلس الوزراء المصري.

- وضع الخطط الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج ملكية الدولة للأصول، ومتابعة كافة مراحل التنفيذ بالتنسيق مع الجهات المعنية وتقديم تقرير دوري في هذا الصدد إلى اللجنة العليا لتنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول.

- الالتزام بنشر تقرير خلال ٦٠ يومًا من انتهاء السنة المالية، على أن يتضمن الأصول التي تم التخارج كليًا أو جزئيًا منها، والأطر التشريعية والقانونية المتبعة في هذا الشأن، وحصيلة التخارج المحقَّقة، وأوجه استخدام تلك الحصيلة، والجهات المشتركة في عملية التخارج.

- إعداد تقرير سنوي خلال ٦٠ يومًا من انتهاء السنة المالية يتضمن عرضًا ملخصًا لما تم إنجازه على صعيد سياسة ملكية الدولة للأصول، والإصلاحات المصاحبة لها.

- التنسيق مع الجهات المعنية لتبنِّي **استراتيجية للتواصل المجتمعي**، بهدف توعية المواطن المصري بأهمية برنامج ملكية الدولة للأصول، وبيان أهداف الدولة منه، مع التأكيد على استمرار دورها كمنظم للنشاط الاقتصادي؛ ضمانًا لتحقيق مشاركة مجتمعية لنجاح البرنامج.

- تبنِّي **منظومة قومية للمتابعة والتقييم**، تتضمن مجموعة من مؤشرات قياس الأثر Impact Assessment Indicators لتقييم الأثر الكلي لتطبيق سياسة ملكية الأصول المملوكة للدولة من قبيل المؤشرات الخاصة بنسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات، والتشغيل، ومؤشرات كفاءة وربحية الأصول المملوكة للدولة مقارنة بمثيلاتها المحققة من قِبل القطاع الخاص؛ لتوفير مقاربات موضوعية للحكم على مدى كفاءة سياسة ملكية الأصول المملوكة للدولة، عبر الفترات الزمنية المختلفة، أو القطاعات الاقتصادية، أو حتى على مستوى نوع محفظة الأصول بما يساعد على تقويم المسار في المدى المتوسط والطويل، علاوة على مؤشرات قياس الإنجاز Key Performance Indicators (KPI) في سياق تنفيذ برنامج ملكية الدولة للأصول.

٦٠ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لمشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الري الحقلي كمشروعات استراتيجية؟

مشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الري الحقلي مشروعات استراتيجية ترتبط بتوفير الغذاء اليومي للمواطن المصري، وتستلزم استثمارات ضخمة تمهد لدخول القطاع الخاص في مراحل لاحقة، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة لمشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الري الحقلي كمشروعات استراتيجية:

- ضرورة تدخل الدولة في مشروعات استصلاح الأراضي ومشروعات الري من أجل زيادة مساحة الرقعة الزراعية؛ لمواجهة الزيادة المتوقعة في عدد السكان إلى ١٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٥٠ بحسب تقديرات الأمم المتحدة، وتلبية الزيادة المرتقبة في الطلب على الحاصلات الزراعية خلال العقدين المقبلين؛ حيث يعد تأمين الاحتياجات الغذائية للسكان على رأس الأولويات الاستراتيجية الاقتصادية للدولة.

- تستهدف الدولة زيادة حصة القطاع الزراعي من إجمالي الصادرات لتبلغ ٢٥٪ عام ٢٠٢٤ بدلًا من ١٧٪ عام ٢٠٢٠، وتوفير من ٤٣٠ إلى ٥٣٠ ألف فرصة عمل جديدة، وتحسين دخول صغار المزارعين بحلول عام ٢٠٢٤ بهدف تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وخفض الفقر.

- الإبقاء على استثمارات الدولة في مشروعات الاستصلاح الزراعي بهدف تحقيق المستهدف القومي بزيادة مساحة الأرض المزروعة بنحو ١,٥ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠، وتوفير الأساس الداعم لنشاط القطاع الخاص في هذا القطاع، وخاصة أن هناك مشروعات مثل مشروع الدلتا الجديدة تتطلب استثمارات ضخمة قد لا يستطيع تنفيذها سوى الدولة، كما أن تواجد الدولة في هذه القطاعات سيمهد لاستثمار القطاع الخاص بها لاحقًا.

- إمكانية تأسيس شركات مشتركة مع القطاع الخاص، والاستفادة من توافر فرص لوجود مستثمر استراتيجي للدخول في عمليات جديدة في تلك المشروعات، ورفع مستوى جودة التنفيذ في ظل المشروعات القومية الكبرى التي تنفذها الدولة حاليًا، وخاصة مشروعات تبطين الترع، والتحديث التقني لمنظومة الري، وتنفيذ مشروع تطوير المساقي والمراوي، فضلًا عن إمكانية تنفيذ مشروعات مشتركة للتوسع الأفقي واستصلاح الأراضي وما يحتاج إليه ذلك من حفر آبار، وشبكات طرق، واستصلاح كافة أعمال البنية التحتية، والتي تستلزم ضخ سيولة في هذه الشركات، وتبنِّي تقنيات حديثة، إلى جانب الاستثمار في مجال التكنولوجيات المبتكرة الداعمة للنشاط الزراعي، والاستثمار في مجال البحث والتطوير الزراعي، علاوة على الاستثمار في أنظمة الزراعة الذكية والمستدامة؛ للتغلب على ندرة الموارد المائية، وفتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية المصرية.

٦١ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لمشروعات شبكات نقل الكهرباء كمشروعات استراتيجية؟

مشروعات شبكات نقل الكهرباء هي مشروعات احتكار طبيعي ترتبط بإخفاق آليات السوق Market failure وذات صلة قوية بالصالح العام، وترتبط بالبنية التحتية الحرجة والمؤثرة على الأمن القومي المصري، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة لمشروعات نقل الكهرباء كمشروعات استراتيجية:

- هذه الأنشطة تخضع بطبيعتها للاحتكارات الطبيعية في العديد من الدول؛ نظرًا لارتفاع حجم التكاليف الثابتة المطلوبة لإنشاء مشروعات إنتاج ونقل الكهرباء، وتتحمل الدولة تكاليف ضخمة لمدّ خطوط الكابلات والمهمات الكهربائية بمستويات لا يستطيع القطاع الخاص الإيفاء بها لا سيما في حالات صغر حجم السوق.
- ضرورة بقاء دور الدولة في إدارة وتشغيل شبكات نقل الكهرباء ذات الجهود الفائقة والعالية، وذلك لارتباط هذه الأنشطة بالبنية التحتية الحرجة والمؤثرة على المصلحة العامة، مع السماح للقطاع الخاص بإنشاء المحولات على تلك الجهود.
- وفق نهج التحول إلى نموذج "الدولة المُكملة"، تسعى الدولة إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في مجالات إنتاج وتوزيع الكهرباء بما يضمن زيادة تنافسية تلك الأنشطة، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

٦٢ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لمشروعات شبكات نقل الغاز الطبيعي كمشروعات استراتيجية؟

مشروعات شبكات نقل الغاز الطبيعي هي مشروعات احتكار طبيعي ترتبط بإخفاق آليات السوق Market failure وذات صلة قوية بالصالح العام، وترتبط بالبنية التحتية الحرجة والمؤثرة على الأمن القومي المصري، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة لمشروعات شبكات نقل الغاز الطبيعي كمشروعات استراتيجية:

- هذه الأنشطة تخضع بطبيعتها للاحتكارات الطبيعية في العديد من الدول؛ نظرًا لارتفاع حجم التكاليف الثابتة المطلوبة لإنشاء مشروعات نقل الغاز الطبيعي، وتتحمل الدولة تكاليف ضخمة لمدّ هذه الخطوط بمستويات لا يستطيع القطاع الخاص الإيفاء بها لا سيما في حالات صغر حجم السوق.
- بالإضافة إلى ضرورة بقاء دور الدولة من خلال جهاز تنظيم سوق الغاز، والذي أنشئ بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٧؛ بهدف ضمان إتاحة شبكات وتسهيلات الغاز للغير، وتحقيق حرية المنافسة، وتلافي الممارسات الاحتكارية في مجال أنشطة سوق الغاز.
- بالإضافة إلى البعد الاجتماعي لتوفير الغاز الطبيعي للمنازل السكنية لشرائح السكان المختلفة من متوسطي ومحدودي الدخل بما يساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي، وتقليل الاعتماد على استيراد الغاز البترولي السائل "LPG".

٦٣ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لمشروعات إنتاج مياه الشرب من مصادر مياه سطحية كمشروعات استراتيجية؟

مشروعات إنتاج مياه الشرب من مصادر مياه سطحية هي مشروعات ترتبط بالمصلحة العامة، وتمس حياة المواطنين بشكل مباشر، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة إنتاج مياه الشرب من مصادر مياه سطحية كمشروعات استراتيجية:

- قطاعات ترتبط بالمصلحة العامة وبحياة المواطنين بشكل مباشر، لذلك تحرص الدولة على التواجد فيها، وهذا لا يعني أن القطاع الخاص لن يتواجد في هذه القطاعات، فيمكن للقطاع الخاص التواجد مع الدولة في هذا القطاع، لكن ستظل النسبة الكبرى من الاستثمارات في هذا القطاع للدولة، خاصةً أنها قطاعات تحتاج إلى استثمارات ضخمة قد لا يقدر عليها القطاع الخاص منفردًا.

- وفق نهج التحول إلى نموذج "الدولة المُكملة"، تسعى الدولة إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في بعض حلقات سلاسل القيمة بهدف تحسين الكفاءة والاستدامة، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة تحلية مياه البحر في المحافظات الساحلية، وأنشطة تقليل الفاقد من المياه، والتوسع في تركيب العدادات مسبوقة الدفع، ومنظومتي الهاند هيلد ومنظومة ترشيد المياه، علاوة على تشجيع مشاركة القطاع الخاص في أنشطة شبكات تجميع مياه الشرب والصرف، ومحطات الرفع، ومعالجة مياه الصرف الصحي.

٦٤ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لمشروعات الإسكان الاجتماعي كمشروعات استراتيجية؟

مشروعات الإسكان الاجتماعي هي مشروعات ذات صلة بالمسؤولية المجتمعية للدولة في توفير السكن اللائق لذوي الدخل المتوسط والمحدود، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة مشروعات الإسكان الاجتماعي كمشروعات استراتيجية:

- أنشطة ذات بعد اجتماعي تتطلب استثمارات ضخمة وفق التزام مجتمعي؛ لتوفير السكن اللائق لشرائح السكان من ذوي الدخل المتوسط والمحدود، بما يسهم في تحقيق التوازن الاجتماعي.

٦٥ – فيم تتمثل مشروعات النقل (البري/ النهري/ البحري/ الجوي)، وما المبرِّر لرؤية الدولة لتلك المشروعات كمشروعات استراتيجية؟

تتمثل مشروعات النقل (البري/ النهري/ البحري/ الجوي) في (إنشاء الأرصفة والبنية التحتية، إنشاء خطوط السكك الحديدية، ازدواج خطوط شبكة السكك الحديدية المفردة عالية الكثافة، التوسع في إنشاء المحطات التبادلية والمناطق اللوجستية التي تخدم خطوط السكك الحديدية، سواء الديزل أو الجر الكهربائي، إنشاء خطوط المترو، والجر الكهربائي، استكمال إنشاء شبكة القطار الكهربائي السريع، الموانئ الجافة والبرية، إنشاء موانٍ ومراسٍ نهرية، خدمات صيانة البنية التحتية، الوحدات العائمة، الأهوسة الملاحية، والنقل الجوي)

مشروعات النقل (البري/ النهري/ البحري/ الجوي) هي مشروعات يرتبط بعضها باحتكارات طبيعية وإخفاق آليات السوق، وذات صلة قوية بالصالح العام، وترتبط بوجود التزام مجتمعي للدولة فيما يتعلق بتوفير خدماتها بأسعار ملائمة، ويحتاج وجود القطاع الخاص في بعضها إلى الاستفادة من موارد الدولة في هذه المجالات، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة مشروعات النقل (البري/ النهري/ البحري/ الجوي) كمشروعات استراتيجية:

- البنية التحتية لقطاعات النقل تتطلب حجمًا ضخمًا من الاستثمارات الحكومية؛ لتهيئة المناخ للقطاع الخاص للمشاركة باستثماراته في هذا القطاع، سواء في نقل البضائع أو الركاب أو تشغيل الموانى النهرية.
- تلتزم الدولة بالتزام مجتمعي بتوفير هذه الخدمات للملايين من المواطنين بأسعار ملائمة.
- يتواجد القطاع الخاص في بعض سلاسل القيمة في منظومة النقل خاصة ما يتعلق بأنشطة الإدارة والتشغيل، فيما يعزف عن الدخول في بعض من هذه الأنشطة، ومن ثم تتواجد الدولة بها.
- أهمية زيادة الاستثمارات الحكومية في مجال إنشاء الموانى والمراسي النهرية بالشراكة مع القطاع الخاص؛ حيث يستلزم نشاط القطاع الخاص في هذا المجال الاستفادة من موارد الهيئة العامة للنقل النهري.
- خدمات صيانة البنية التحتية تعد هدفًا من الأهداف التي أُنشئت من أجلها الهيئة العامة للنقل النهري.
- تواجد بعض الوحدات العائمة الخدمية للهيئة العامة للنقل النهري ضرورة للقيام بأعمال التفتيش والمراقبة على كافة الوحدات العائمة النهرية المرخص لها؛ للتأكد من سلامتها وتطبيق إجراءات السلامة.

٦٦ – فيم تتمثل مشروعات الاتصالات، وما المبرِّر لرؤية الدولة لهذه المشروعات كمشروعات استراتيجية؟

تتمثل مشروعات الاتصالات في (البنية التحتية للاتصالات اللاسلكية، البنية التحتية للاتصالات الأرضية، ووحدات الخدمات البريدية/ الخدمات البريدية الحديثة)، ومشروعات الاتصالات هي مشروعات ترتبط بارتفاع حجم التكاليف الاستثمارية، وداعمة للتوجه القومي لتسريع وتيرة التحول الرقمي، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة مشروعات الاتصالات كمشروعات استراتيجية:

- هناك حاجة قومية إلى التوسع في هذه المشروعات في الفترة المقبلة بما يخدم أهداف مبادرات التحول الرقمي والشمول المالي التي تتبناها مصر، والحاجة إلى تقديمها بأسعار ملائمة للمستخدمين.

٦٧ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لمشروعات النشر والإنتاج البرامجي والفيديو والأفلام السينمائية والأصوات المسجلة، وأنشطة البث الإذاعي والتلفزيوني كمشروعات استراتيجية؟

مشروعات النشر والإنتاج البرامجي والفيديو والأفلام السينمائية والأصوات المسجلة، وأنشطة البث الإذاعي والتلفزيوني هي مشروعات ترتبط بأنشطة داعمة للإعلام القومي الذي يحمل الرسائل المجتمعية الداعمة للهوية الوطنية.

٦٨ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لمشروعات التأمين الإجباري لمخاطر غير مغطاة حاليًا كمشروعات استراتيجية؟

مشروعات التأمين الإجباري لمخاطر غير مغطاة حاليًا هي مشروعات ذات بعد اجتماعي كبير لا يمكن إغفالها، وتسهم في خطط ومبادرات الدولة الرامية إلى زيادة مستويات الشمول المالي، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة مشروعات التأمين الإجباري لمخاطر غير مغطاة حاليًا كمشروعات استراتيجية:

- قطاع التأمين يقدم خدمة أساسية تمس المواطنين، ولذلك يحتاج إلى دخول الدولة فيه ولكن بشكل محترف، وبشراكة مع القطاع الخاص في جميع الأنشطة التي يشارك فيها؛ لكي يتم تعزيز تواجد القطاع الخاص.
- أنشطة ذات بعد اجتماعي كبير لا يمكن إغفالها، وتسهم في خطط ومبادرات الدولة الرامية إلى زيادة مستويات الشمول المالي الذي يسهم بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ – ما المبرِّر لرؤية الدولة للمشروعات المتعلقة بقناة السويس كمشروعات استراتيجية؟

المشروعات المتعلقة بقناة السويس والسفن العابرة للقناة هي مشروعات داعمة لدور قناة السويس كمرفق سيادي استراتيجي، وممر مائي عالمي، ومورد أساسي للنقد الأجنبي، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة للمشروعات المتعلقة بقناة السويس والسفن العابرة للقناة كمشروعات استراتيجية:

- الإبقاء على محفظة أصول الدولة في قطاع قناة السويس في ظل أهميتها كمرفق سيادي استراتيجي، يسهم في تعزيز دورها الاستراتيجي كممر مائي عالمي، ومورد أساسي للنقد الأجنبي.
- الشراكة مع القطاع الخاص في عدد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة ببناء مناطق لوجستية؛ لدعم سلاسل الإمداد العالمية، وتطوير منطقة القناة، وخلق المزيد من فرص العمل.

٧٠ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لقطاع التعليم قبل الجامعي كمشروعات استراتيجية؟

يتضمن قطاع التعليم قبل الجامعي (التعليم قبل الابتدائي، التعليم الابتدائي، التعليم الإعدادي، التعليم الثانوي العام، التعليم الزراعي، التعليم الصناعي، التعليم التجاري، الأنشطة المتعلقة بالتعليم، ومدارس التعليم الفني والتكنولوجيا التطبيقية والتعليم المزدوج).

التعليم قبل الجامعي هو قطاع استراتيجي يرتبط بالاستحقاقات الدستورية لتوفير التعليم قبل الجامعي بأسعار ملائمة، والاستثمار في الأجيال المقبلة، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة لقطاع التعليم قبل الجامعي كمشروعات استراتيجية:

- توفير خدمات التعليم قبل الجامعي لكافة شرائح المواطنين بتكلفة مقبولة؛ وفاءً بالاستحقاقات الدستورية، وبما ينسجم مع دور الدولة في الاستثمار في رأس المال البشري، الأمر الذي يندرج وفق اعتبارات الأمن القومي في جميع الدول.
- تحرص الدولة على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتواجد في أنشطة القطاع، وبقدر تواجد القطاع الخاص في التعليم قبل الجامعي بقدر ما ستتخارج الدولة لصالحه؛ للدفع في اتجاه توسيع قاعدة الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير القطاع ككل.
- وفي الوقت ذاته، تسعى الدولة إلى إبرام شراكات مع القطاع الخاص؛ لدعم عدد من القطاعات الاجتماعية بالغة الأهمية، وعلى رأسها قطاع التعليم وفق شراكات يقوم بمقتضاها صندوق مصر السيادي بإبرام عقود شراكات مع القطاع الخاص؛ للاستثمار في قطاع التعليم قبل الجامعي في ظل جهود الصندوق لاستغلال الأصول المنقولة، وتوفير الخدمات التعليمية عالية الجودة للفئات متوسطة الدخل.

٧١ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لقطاع التعليم الجامعي والأنشطة المتعلقة بالتعليم كمشروعات استراتيجية؟

التعليم الجامعي هو قطاع استراتيجي يرتبط بالاستحقاقات الدستورية لتوفير التعليم الجامعي بأسعار ملائمة، واستثمار الطاقات الشابة، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة لقطاع التعليم الجامعي والأنشطة المتعلقة بالتعليم كمشروعات استراتيجية:

- توفير خدمات التعليم الجامعي لكافة شرائح المواطنين بتكلفة مقبولة؛ وفاءً بالاستحقاقات الدستورية، وبما ينسجم مع دور الدولة في الاستثمار في رأس المال البشري، الأمر الذي يندرج وفق اعتبارات الأمن القومي في جميع الدول.
- تحرص الدولة على إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للتواجد في أنشطة القطاع، وبقدر تواجد القطاع الخاص في التعليم الجامعي بقدر ما ستتخارج الدولة لصالحه؛ للدفع في اتجاه توسيع قاعدة الشراكة مع القطاع الخاص، وتطوير القطاع ككل.
- وفي الوقت ذاته، تسعى الدولة إلى إبرام شراكات مع القطاع الخاص؛ لدعم عدد من القطاعات الاجتماعية بالغة الأهمية، وعلى رأسها قطاع التعليم وفق شراكات يقوم بمقتضاها صندوق مصر السيادي بإبرام عقود شراكات مع القطاع الخاص؛ للاستثمار في قطاع التعليم الجامعي في ظل جهود الصندوق لاستغلال الأصول المنقولة، وتوفير الخدمات التعليمية عالية الجودة للفئات متوسطة الدخل.
- الاستثمار في بناء القدرات التكنولوجية والبحث والتطوير؛ لتطوير المقدرات الوطنية للدولة المصرية.

٧٢ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لقطاع الصحة كمشروعات استراتيجية؟

يتضمن قطاع الصحة (المستشفيات الجامعية، مستشفيات وزارة الصحة والهيئات التابعة لها خارج التأمين الصحي، وحدات ومراكز الرعاية الأولية داخل وخارج التأمين الصحي، خدمات الصحة العامة والخدمات الوقائية، خدمات صحة البيئة، وأنشطة المعامل المركزية ومنشآت الرقابة على الماء والهواء والغذاء).

قطاع الصحة شديد الحساسية ويعد من القطاعات المتعلقة بالأمن القومي المصري؛ نظرًا لارتباطه مباشرة بصحة وحياة المواطنين، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة لقطاع الصحة كمشروعات استراتيجية:

- توفير الخدمات الصحية لكافة شرائح المواطنين بتكلفة مقبولة وفاءً بالاستحقاقات الدستورية.
- وفي الوقت ذاته، تسعى الدولة إلى إبرام شراكات مع القطاع الخاص؛ لدعم عدد من القطاعات الاجتماعية بالغة الأهمية، وعلى رأسها قطاع الصحة وفق شراكات يقوم بمقتضاها صندوق مصر السيادي بإبرام عقود شراكات مع القطاع الخاص؛ للاستثمار في قطاع الصحة في ظل جهود الصندوق لاستغلال الأصول المنقولة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية عالية الجودة.

٧٣ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لمشروعات استخراج البترول والغاز الطبيعي كمشروعات استراتيجية؟

استخراج البترول والغاز الطبيعي هو قطاع استراتيجي يرتبط بثروات طبيعية هي ملك للشعب وفقًا للدستور المصري، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة لمشروعات استخراج البترول والغاز الطبيعي كمشروعات استراتيجية:

- ترتبط تلك الأنشطة بالثروات الطبيعية التي تضمنها الدستور المصري بأنها ملك للشعب، كما أن جميع الاتفاقيات الخاصة بقطاعي البترول والتعدين صادرة بموجب قوانين امتياز بمشاركة القطاع الخاص

٧٤ – ما المبرِّر لرؤية الدولة للصناعات الهندسية كمشروعات استراتيجية؟

تضم الصناعات الهندسية (صناعة المعدات والآلات، صناعة السفن والقوارب، الطاقة الجديدة والمتجددة، وأشباه الموصلات)، والصناعات الهندسية هي قطاع استراتيجي يرتبط بتعزيز مستويات التكوين الرأسمالي الداعم لقطاع الصناعة، وتحقيق مصر لأهداف التنمية المستدامة، ودعم التوجه القومي لتوطين صناعات المستقبل، وتواجد الدولة بها يدعم تواجد القطاع الخاص، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة للصناعات الهندسية كمشروعات استراتيجية:

- صناعة المعدات والآلات تحتاج إلى استثمارات ضخمة، وتمثل حجر الأساس لتوفير الأصول الرأسمالية لعدد من الصناعات الاستراتيجية، والتي قد لا يُقبِل عليها القطاع الخاص.
- تواجد الدولة في قطاع الطاقة الجديدة والمتجددة مهم؛ لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتزامات مصر في اتفاقية باريس للمُناخ، وتمكين مصر من تحقيق المستهدف القومي بارتفاع نسبة الطاقات المتجددة إلى نحو ٤٢٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة في عام ٢٠٣٠.
- تواجد مصر مهم في مجال أشباه الموصلات في ضوء التوجه القومي لتوطين صناعات المستقبل، ومن بينها صناعة الرقائق الإلكترونية.
- تواجد الدولة وزيادة استثماراتها في القطاعات سيكون جاذبًا للقطاع الخاص وفق نماذج مشجعة للاستثمار الخاص.

٧٥ – ما المبرِّر لرؤية الدولة للصناعات الغذائية كمشروعات استراتيجية؟

قطاع الصناعات الغذائية هو قطاع يرتبط بالأمن الغذائي القومي، وتوفير سلع استراتيجية للمواطن المصري، وخفض الاعتماد على الاستيراد، ويتضمن صناعة الزيوت وصناعة السكر، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة للصناعات الغذائية كمشروعات استراتيجية:

- صناعات ترتبط بالأمن الغذائي القومي، وتوفير سلع استراتيجية للمواطن المصري، وأنشطة صناعية أساسية لخفض الاعتماد على الاستيراد.
- أصول قائمة تستهدف الدولة تعظيم الاستفادة منها وحسن إدارتها؛ لتحقيق العائد المرجو منها، مع استهداف الدولة زيادة استثمارات القطاع الخاص بها لزيادة التنافسية.

٧٦ – ما المبرِّر لرؤية الدولة للصناعات المعدنية كمشروعات استراتيجية؟

تضم الصناعات المعدنية (مسابك لجميع الخامات، صناعة الألومنيوم والنحاس، وألواح الحديد المقاوم للصدأ (الإستانلس ستيل))، والصناعات المعدنية هي **قطاعات صناعية استراتيجية يرتبط بعضها بأنشطة الإنتاج الحربي**، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة للصناعات المعدنية كمشروعات استراتيجية:

- ترتبط تلك القطاعات الصناعية بأنشطة الإنتاج الحربي التي يتعين دائمًا انتظام كافة عمليات التصنيع المرتبطة بها.
- صناعة مهمة تدخل في عدد كبير من الصناعات الأخرى الصغيرة والمتوسطة، وتوفيرها في مصر أمر مهم لقطاع الصناعة بأكمله وكذلك للاقتصاد القومي.

٧٧ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لصناعة الأسمدة والمبيدات كمشروعات استراتيجية؟

صناعة الأسمدة والمبيدات هي صناعة ذات بعد استراتيجي ترتبط بتعزيز قدرة الدولة على مساندة المزارعين والفلاحين، والأمن الغذائي المصري.

٧٨ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لصناعة الطباعة والتغليف كمشروعات استراتيجية؟

تضم صناعة الطباعة والتغليف (الطباعة المؤمنة وطباعة الأوراق المالية، طباعة الصحف والمجلات، طباعة الأوفست والطباعة الرقمية، الإعلانات المطبوعة، الدعاية في الإعلام الرسمي)، وصناعة الطباعة والتغليف هي أنشطة بعضها له أبعاد ترتبط بالأمن القومي، وبعضها يرتبط بضخ استثمارات ضخمة في هذا القطاع، وتعد بطبيعتها داعمة لنشاط القطاع الخاص، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة لصناعة الطباعة والتغليف كمشروعات استراتيجية:

- الطباعة المؤمنة وطباعة الأوراق المالية نشاط ذو بُعد يتعلق بالأمن القومي.
- طباعة الصحف والمجلات نشاط يرتبط باستثمارات ضخمة داعمة في حد ذاتها لأنشطة القطاع الخاص في هذا المجال.

٧٩ – ما المبرِّر لرؤية الدولة للصناعات الدوائية كمشروعات استراتيجية؟

تضم الصناعات الدوائية (المستلزمات الطبية، الصناعات البيولوجية، صناعة اللقاحات، النباتات الطبية، المواد الخام الطبية، الكيماويات الدوائية، الأجهزة الطبية، تصنيع المشارط الجراحية، القساطر، مستلزمات جراحات القلب والمسالك البولية، دعامات القلب، فلاتر الكُلى، صناعة كواشف المعامل، غازات الدم)، وصناعة الطباعة والتغليف هي صناعات استراتيجية ذات صلة مباشرة بصحة المواطن والأمن القومي المصري ومكافحة الأوبئة والجوائح، وفيما يلي توضيح لمبررات رؤية الدولة للصناعات الدوائية كمشروعات استراتيجية:

- قطاع الأدوية يرتبط بتأمين احتياجات المواطن من الأدوية، ويشتمل على استثمارات ضخمة قد لا يُقبل عليها القطاع الخاص.
- ضرورة بقاء الدولة في قطاع تصنيع اللقاحات والتوسع به في ظل انتشار الأوبئة والجوائح، وضرورة توفيرها لملايين المواطنين بتكلفة مقبولة.
- ارتباط قطاع الكيماويات الدوائية بصناعة الدواء.
- ضرورة تواجد الدولة في الصناعات ذات الصلة بالأجهزة والمستلزمات الطبية؛ لضمان قدرة الدولة على توفير الخدمات الصحية للمواطنين بتكلفة مقبولة؛ التزامًا بالاستحقاقات الدستورية.

٨٠ – ما المبرِّر لرؤية الدولة لأنشطة تكرير البترول كمشروعات استراتيجية؟

أنشطة تكرير البترول هي صناعات استراتيجية ذات صلة مباشرة بالأمن القومي المصري، وتأمين احتياجات البلاد من المنتجات البترولية.

EFQM

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

١ شـــارع مجلس الشعب - قصـــر العينـــي - القاهـرة - مصـر
رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب
تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢(٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢(٢٠٢)
www.idsc.gov.eg info@idsc.net.eg